



الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف – إخاء – عدل

وزارة الاقتصاد والمالية

وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى

2027-2025

سبتمبر 2024

5	ملخص تحليلي
8	تقديم
9	الفصل الأول: سياق سياسة الاقتصاد الكلي وآفاقها
9	1. الظرفية الدولية
10	2-السياق السياسي والاقتصادي الوطني
10	2-1-السياق السياسي الوطني
10	2-1-1-البرامج الرئاسية
10	2.1.2. تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030
11	2-2-السياق الاقتصادي الوطني
11	2-2-1-التطورات الاقتصادية 2021-2023
11	2-2-1-1-النتائج المحلي الإجمالي
12	2-2-2-التضخم
13	2-2-3-1-وضعية الديون في الفترة 2021-2023
13	أولاً- إجمالي محفظة الدين العام في نهاية ديسمبر 2023
13	أ- الدين الخارجي
14	ب- الدين المحلي
15	3. الآفاق السياسية والاقتصادية الوطنية 2024-2027
15	3-1-الآفاق السياسية
15	3-1-1-البرنامج الرئاسي (طموحي للوطن)
15	3-1-2-السياسة الاقتصادية للحكومة
15	3-1-3- آفاق الخطة الثانية من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
17	3-2-الآفاق الاقتصادية 2024-2027
18	3-2-1-النتائج المحلي الإجمالي
18	3-2-1-1-القطاع الأولي:
19	3-2-1-2-القطاع الثانوي
19	3-2-1-3-قطاع الخدمات
19	3-2-2-التضخم
20	3-2-3-استراتيجية الديون 2024-2026
20	الفصل الثاني: وضعية تنفيذ الميزانية
20	1- تعبئة الموارد 2021-2023
20	1.1 إجمالي الموارد
21	1-1-1-تطور الإيرادات الضريبية 2021-2023
22	1-1-2-تطور الإيرادات غير الضريبية
23	2- تطور النفقات 2021-2023
24	2-1-النفقات الجارية

24	1-1-2- الرواتب والأجور
25	2.1.2. النفقات على اقتناء السلع والخدمات
25	3-1-2- الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى
25	4-1-2- نفقات أخرى
25	2.2. النفقات الاستثمارية
26	3. تنفيذ الميزانية عند نهاية يونيو 2024
26	1-3- إيرادات الميزانية
26	1-1-3 الإيرادات الضريبية
27	2-1-3 الإيرادات غير الضريبية
27	2-3 النفقات والقروض الصافية (على أساس الدفع)
28	3-3 رصيد الميزانية
29	الفصل الثالث: الإطار الميزاني 2025-2027
29	1. افتراضات إطار الميزانية
30	2. توجهات السياسة الميزانية
30	1-2- إطار السياسة الميزانية
31	أ. السياسة الضريبية:
31	ب. الإدارة الضريبية:
32	ج- تسيير إيرادات القطاع الاستخراجي
32	2.2. إطار سياسة الديون 2024-2026
32	أ- أهداف استراتيجية إدارة الدين العام
33	ب- نطاق استراتيجية إدارة الدين العام
33	3. توقعات الموارد 2024-2027
33	1-3- الموارد المحلية 2024-2027
35	2-3- الموارد الخارجية 2024-2027
36	4. توقعات النفقات 2024-2027
36	1-4 تطور إجمالي النفقات
37	1-1-4 تطور النفقات الجارية
37	1-1-1-4- رواتب وأجور
37	1-1-1-4- النفقات على السلع والخدمات
38	1-1-1-4- الإعانات والتحويلات الجارية
39	1-1-1-4- فوائد الديون
39	1-1-4- نفقات رأس المال
43	5-توقع رصيد الميزانية وتمويله
43	1.5 التوازن المالي
44	2.5 طرق التمويل

47	الفصل الرابع: إطار النفقات العام على المدى المتوسط 2025-2027
47	1. مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026 وإطار 2025-2027
47	1.1 تطور المجاميع
47	1-2- الأغلفة الميزانية حسب القطاعات

الجدول

15	جدول 1: رصيد الدين الداخلي
16	جدول 2: توزيع برامج الاستثمار العام الممولة من ميزانية الدولة وفقاً لروافع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
17	جدول 3: تقديرات المشاريع الممولة بالقروض والمنفذة من قبل الإدارة المركزية وفقاً لروافع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
20	جدول 4: تطور إجمالي الإيرادات 2021-2023
28	جدول 5: مقارنة العمليات المالية للدولة للنصف الأول من العامين 2023 و 2024 بمليارات الأوقية
30	جدول 6: فرضيات الاقتصاد الكلي (2024-2027)
34	جدول 7: تطور إجمالي الإيرادات 2024-2027
34	جدول 8: الإيرادات الاستخراجية والعائدات غير الاستخراجية (2024-2027) بمليارات الأوقية
35	جدول 9: الأغلفة التقديرية للموارد الخارجية للفترة 2024-2027
36	جدول 10: تطور النفقات 2024-2027
39	جدول 11: نسب الديون 2023-2026
39	جدول 12: توزيع الاستثمارات العمومية (2025-2027) الممولة من ميزانية الدولة
41	جدول 13: توزيع الاستثمارات العمومية (2025-2027) الممولة خارجياً
43	جدول 14: نسب النفقات الرأسمالية 2024-2027
43	جدول 15: أرصدة الميزانية بمليارات الأوقية 2024-2027
46	جدول 16: التمويل 2025-2027
47	جدول 17: مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026 وإطار النفقات على المدى المتوسط 2025-2027
47	جدول 18: الأغلفة الميزانية حسب القطاعات

الرسوم

9	رسم توضيحي 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي عالمياً
12	رسم توضيحي 2: تطور الناتج المحلي الإجمالي الوطني في 2021-2023
13	رسم توضيحي 3: معدل التضخم 2021-2023
14	رسم توضيحي 4: توزيع الديون في نهاية عام 2023 حسب نوع الدائن (بالنسبة المئوية)
14	رسم توضيحي 5: رصيد الدين الخارجي المستحق حسب فئة سعر الفائدة
18	رسم توضيحي 6: تطور الناتج المحلي الخام 2024-2027
19	رسم توضيحي 7: تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع بملايين الأوقية
22	رسم توضيحي 8: تطور الإيرادات الضريبية 2021-2023
24	رسم توضيحي 9: تطور النفقات العامة 2021-2023 بمليارات الأوقية
26	رسم توضيحي 10: تطور مجاميع النفقات العامة في الفترة 2021-2023 بمليارات الأوقية
35	رسم توضيحي 11: تطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الخام 2024-2027
37	رسم توضيحي 12: نسب رئيسة لكتلة الرواتب العامة 2023-2026
38	رسم توضيحي 13: تطور السلع والخدمات 2023-2026
38	رسم توضيحي 14: تطور الإعانات والتحويلات الجارية
44	رسم توضيحي 15: حاجة التمويل 2024-2027
45	رسم توضيحي 16: موارد تمويل الدولة 2024-2027

ملخص تحليلي 1- الوضع الاقتصادي الكلي

في ظل النمو المتواضع الذي بلغ 0.7% في عام 2021، والذي يرجع إلى حد كبير إلى تداعيات جائحة كوفيد-19، شهد الاقتصاد الوطني انتعاشاً قوياً في عام 2022، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6.8%. ويرجع بشكل رئيسي إلى تحسن الأنشطة الاستخراجية وقطاع الخدمات إضافة إلى القطاع الأولي وخاصة الزراعة.

ومع ذلك، سجل النمو الاقتصادي في عام 2023 تباطؤاً بنسبة 6.5%. وقد اتسم هذا التباطؤ الطفيف في الاقتصاد الوطني بانخفاض وتيرة النمو في القطاعين الثالث والثانوي، إلى جانب انخفاض النمو في القطاع الأولي. ويُعزى الانخفاض في القطاع الأولي بشكل رئيسي إلى تراجع أنشطة صيد الأسماك، والذي انخفض بنسبة كبيرة بلغت 14.2% في عام 2023.

وخلال الفترة 2024-2027، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 4.6%، مدفوعاً بشكل رئيسي بالنشاط الاستخراجي وديناميكية القطاعين الثالث والأولي.

وفيما يتعلق بالتضخم، فقد لوحظ ارتفاع واضح سنة 2022 بنسبة 9.6%، مقارنة بـ 3.6% سنة 2021، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحروقات. من ناحية أخرى، لوحظت بداية حركة تراجع التضخم، على وجه الخصوص، اعتباراً من الربع الرابع من سنة 2023، مما أدى إلى معدل تضخم قدره 5% في نهاية ديسمبر. وتسارعت هذه الحركة التنزلية خلال سنة 2024 لتصل إلى معدل التضخم 2.4% في سبتمبر. ونظراً لهذا التطور، قد يصل معدل التضخم إلى 3% في نهاية سنة 2024 و 4% بحلول سنة 2027.

2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	الفرضيات الاقتصادية الكلية
5,80%	3,74%	4,24%	4,57%	6,50%	6,80%	0,70%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
8,80%	6,70%	4,90%	8,80%	10,10%	6,10%	8,30%	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
4,00%	4,00%	4,00%	3,00%	8,00%	9,50%	3,60%	مؤشر أسعار الاستهلاك

2- ظروف تنفيذ الميزانية

يعكس اتجاه الإنفاق العام في الفترة ما بين 2021 و2023 جهود الحكومة المستمرة للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19 مع تنفيذ البرنامج الرئاسيين "تعهداتي" و"برنامج الأولويات الموسع لرئيس الجمهورية"، وكذلك استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030. وفي هذا الإطار، تم منح اهتمام خاص لزيادة الإنفاق الاجتماعي، لا سيما في مجالات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، فضلاً عن الاستثمار الكبير في قطاعات النمو الرئيسية، مثل الولوج إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

وقد تم تحقيق هذا التقدم من خلال زيادة الإيرادات العامة، مما يعكس الجهود المكثفة التي قيم بها لتعبئة الموارد. وفي الوقت نفسه، ساعدت السيطرة على تكاليف اقتناء السلع والخدمات على تحقيق متوسط رصيد إجمالي للميزانية بلغ -1,1% من الناتج المحلي الإجمالي.

وستتم مواصلة هذا النهج وتعزيزه من خلال تنفيذ البرنامج الانتخابي "طموحي للوطن" لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي يشكل الإطار التوجيهي الاستراتيجي للسياسة العامة للحكومة الهادفة إلى بناء اقتصاد مرن ومستدام، من خلال تحول هيكلية يعزز النمو المستدام وخلق الثروة وفرص العمل، مع ضمان الانضباط الصارم للميزانية واستدامة المالية العامة على المدى الطويل.

3. سيناريو التوقعات

يُظهر السيناريو المستخدم في هذه الوثيقة زيادة تدريجية في إجمالي الإيرادات، والتي سترتفع من 104,36 مليار أوقية في عام 2024 إلى 127,05 مليار أوقية في عام 2027. وتُعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية، والتي سترتفع من 67,34 مليار أوقية إلى 85,57 مليار أوقية خلال هذه الفترة. وهذا يمثل زيادة سنوية في الإيرادات الضريبية غير الضريبية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5,62٪ خلال الفترة 2024-2027. وستسجل الإيرادات غير الضريبية نمواً متوسطاً قدره 8,26٪.

وسيشهد الانفاق العام أيضاً نمو مطرداً، حيث سيرتفع من 107,72 مليار أوقية في عام 2024 إلى 134,01 مليار أوقية في عام 2027. وسيزداد الاستثمار على وجه الخصوص بشكل ملحوظ، حيث سيرتفع من 42,14 مليار أوقية في عام 2024 إلى 63,91 مليار أوقية في عام 2027، بزيادة قدرها 51,68٪، وتفسر هذه الزيادة الكبيرة في الاعتمادات المخصصة للاستثمارات العامة من خلال الإطلاق المتوقع لمشاريع هيكلية جديدة، حيث سيتم تمويل جزء منها من خلال الاجتماع الاستشاري المقرر في عام 2025.

بينما ستستمر النفقات الجارية في الانخفاض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من 15,53٪ في عام 2024 إلى 13,81٪ بحلول عام 2027.

ويهدف هذا التوجه الاستراتيجي إلى تحفيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض عدم اليقين بشأن تطور الإيرادات، لا سيما الإيرادات الضريبية، والتي من المتوقع أن تزيد بنسبة 27,07٪ خلال الفترة 2024-2027. فإذا لم تتحقق هذه الزيادة المتوقعة، فقد يحد ذلك من قدرة الحكومة على تمويل إنفاقها دون زيادة عجز الموازنة. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا يتحقق الانخفاض المتوقع في التحويلات الجارية والفوائد على الدين العام في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية، مما قد يعرض توازن الميزانية للخطر.

ومن أجل مواجهة الرياح المعاكسة المحتملة التي قد تؤثر على سيناريو الأساس لدينا، تم توقع رصيد ميزانوي مستدام بمتوسط عجز قدره -1,12٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، في حين أن الرصيد الأولي غير الاستخراجي، بما في ذلك المنح، سيظل ضمن حدود -3,32٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 و-3,41٪ بحلول عام 2027. وتوفر هذه التوقعات هامشاً للمناورة يسمح بتعديل النفقات دون المساس بالاستقرار الاقتصادي الكلي لبلدنا.

2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	بمليارات الأوقية
127,05	118,89	110,50	104,36	88,72	88,18	76,34	إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك الإيرادات النفطية)
85,57	78,27	72,23	67,34	53,01	49,49	44,16	الإيرادات الضريبية
31,49	28,71	26,87	27,36	26,39	30,01	20,87	الإيرادات غير الضريبية
6,09	8,00	8,80	7,59	6,59	6,35	7,49	الهبات
3,90	3,90	2,60	2,08	2,36	2,24	1,37	الإيرادات النفطية
134,01	123,49	116,87	107,72	96,72	100,80	68,80	النفقات العمومية
29,50	28,20	27,13	25,81	24,94	21,07	18,48	أجور ورواتب
12,90	12,26	12,02	12,17	10,87	12,15	9,35	سلع وخدمات
13,00	13,25	14,00	15,61	16,37	20,57	8,97	تحويلات جارية
6,50	5,04	4,62	4,14	3,70	2,98	2,80	فوائد على الدين العام
63,91	57,00	51,19	42,14	33,14	40,74	25,88	استثمارات
8,20	7,74	7,91	7,85	7,68	3,29	3,33	نفقات أخرى
- 6,97	- 4,61	- 6,37	- 3,36	- 8,00	- 12,62	7,54	الرصيد الإجمالي، بما في ذلك الهبات (عجز -)

4- المخاطر الميزانية وإجراءات التخفيف من حدتها

إن أوجه عدم اليقين التي تؤثر على النمو العالمي والمحلي متوازنة الآن. فسيناريو الاقتصاد الكلي والميزانوي المعروف في هذه الوثيقة حساس للغاية لعدد من المتغيرات الخارجية، لا سيما تطور أسعار السلع الأساسية - خصوصاً خام الحديد والمنتجات الغذائية - في السوق العالمية، وكذلك المناخ الأمني في منطقة الساحل. يضاف إلى ذلك المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، مع مخاوف محددة بشأن الفيضانات والجفاف.

يتوقع هذا السيناريو استقرار أسعار السلع الأساسية ومعدلات التضخم بحلول عام 2027. ومع ذلك، قد يحدث تباطؤ اقتصادي لدى شركائنا التجاريين، لا سيما الصين، التي تعد الزبون الرئيسي لبلدنا ومصدراً رئيساً للطلب العالمي على المواد الأولية. فقد يؤدي مثل هذا التباطؤ إلى المساس بالفرضيات الاقتصادية والميزانوية التي يستند إليها هذا السيناريو.

في مواجهة هذه الشكوك، تظل تدابير التحكم في النفقات التشغيلية ركيزة أساسية للسياسة المالية المعتمدة، بهدف إعادة توجيه الهوامش الميزانوية المحققة نحو الاستثمار الإنتاجي وتنويع موارد التمويل. تهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان التسيير المعقلن للموارد العامة وتعبئة الموارد بصفة ميسرة، مع الحفاظ على قدرة الدولة على تمويل المشاريع الاستراتيجية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يتيح الحفاظ على الانضباط المالي الصارم واعتماد سياسات موجهة نحو المرونة تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتعزيز نمو أكثر شمولاً واستدامة بحلول عام 2027.

ولمواجهة المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية (الفيضانات والجفاف)، سيبدأ مشروع الصرف الصحي لمدينة نواكشوط قبل نهاية العام. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ عملية استمطار السحب التي تهدف إلى تحسين هطول الأمطار خلال فصل الخريف هذا العام.

تحدد وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى مسار المالية العامة لبلدنا للفترة 2021-2027، وفقاً لأحكام القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية الصادر عام 2018. ويندرج هذا الإطار متعدد السنوات في إطار مقارنة ميزانية موجهة نحو أداء العمل العمومي، وتعزيز الشفافية والفعالية في تسيير الموارد العمومية. ويتضمن هذا الإصدار من إطار الميزانية متعددة السنوات تنفيذ إطار الاقتصاد الكلي للأعوام 2021 و2022 و2023، مع صياغة توقعات دقيقة للفترة من 2024 إلى 2027.

وتمشيا مع المبادئ التوجيهية لأحكام القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية الصادر عام 2018، تستند البرمجة الميزانية متوسطة المدى على نهج متكامل للميزانية والبرمجة متعددة السنوات، حيث تهدف إلى ضمان أكبر قدر من الاتساق بين الأهداف الاستراتيجية للحكومة وموارد الميزانية المخصصة لتحقيقها. وتقدم هذه الوثيقة، التي تم إعدادها للفترة 2021-2027، عرضاً بأثر رجعي للاتجاهات الرئيسية الأخيرة في مجاميع الاقتصاد الكلي والموازنة بالإضافة إلى توقعات هذه المجاميع. وتسعى هذه الوثيقة إلى ترسيخ الانضباط المالي وتعزيز استدامة المالية العامة وتحسين تخصيص الموارد العامة عبر القطاعات.

وتعتبر السياسة الميزانية متوسطة الأجل التي وضعتها الحكومة في هذه الوثيقة ركيزة أساسية لتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني المعنون "طموحي للوطن". ويستند هذا البرنامج، الذي يحدد رؤية للتحوّل الهيكلي للاقتصاد الوطني، إلى نمو شامل ومستدام بيئياً وبنشئ فرصاً للعمل والثروة. وبالتالي. وتساهم وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى 2025-2027 في مواءمة ميزانيات الدولة مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030، مما يعزز الاتساق بين أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والموارد المالية المعبأة.

وتتألف وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى من عنصرين رئيسيين:

1. **إطار ميزانوي متوسط المدى:** يعرض هذا الإطار الأهداف المحددة لمجاميع الاقتصاد الكلي والميزانية، ويتتبع تطورها المستقبلي على مدى ثلاث سنوات (2025-2027). ويتضمن توقعات لمجاميع الاقتصاد الكلي الرئيسية، والإيرادات والنفقات العامة، مع إيلاء اهتمام خاص للاستثمار العام، والرصيد الميزانوي، وتمويل العجز، ومستويات الدين، وكالأجور، وخدمة الدين. ويتم تحليل هذه العناصر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات الضريبية والصادرات والإنفاق العام، مع مراعاة السمات الخاصة بالصناعات الاستخراجية.
2. **إطار عام للإنفاق متوسط المدى:** استناداً إلى توقعات إطار الموازنة المتوسط المدى، يحدد إطار الإنفاق العام متوسط المدى مخصصات الميزانية وتوزيعها بين مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة على مدى الأعوام 2025 و2026 و2027. ويحدد الإصلاحات المخطط لها والتغييرات الهيكلية التي ستؤثر على الإنفاق العام، مع تقييم أثرها المتوقع على مسار المالية العامة.

وتعد وثيقة برمجة الميزانية على المدى المتوسط 2025-2027، والتي وضعت بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، رافعة أساسية لإصلاح الموازنة.

الفصل الأول: سياق سياسة الاقتصاد الكلي وآفاقها

1. الظرفية الدولية

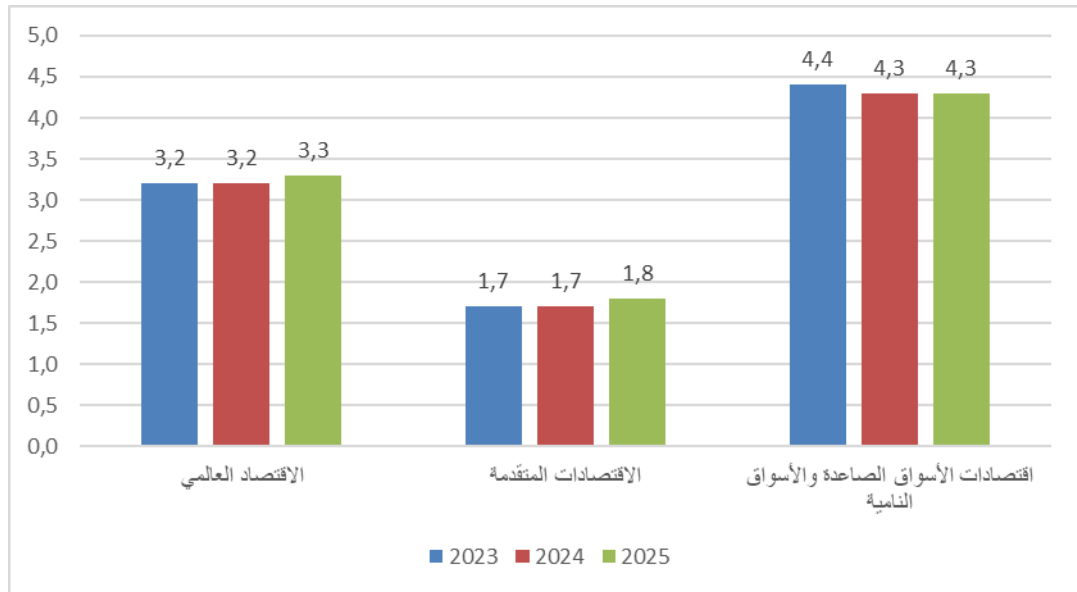
يسلط التحيين الأخير لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر شهر يوليو 2024 عن صندوق النقد الدولي الضوء على مرونة الاقتصاد العالمي، وإن كان يواجه تباطؤًا في التضخم وتزايد عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية. فمن المتوقع أن يصل النمو العالمي إلى 3,2% في عام 2024 و3,3% في عام 2025، ولكن لا يزال الانتعاش متفاوتًا بين المناطق والقطاعات، حيث يشهد بعضها انتعاشًا قويًا ويواجه البعض الآخر تباطؤًا.

ففي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يبلغ النمو حوالي 1,7%، على الرغم من القيود الميزانية و ضعف الطلب المحلي. في المقابل، من المتوقع أن تنمو الاقتصادات الصاعدة و الناشئة بنسبة 4,3%، مدعومة بانتعاش الطلب المحلي و انتعاش الصادرات، على الرغم من أن هذه الاقتصادات تواجه تحديات مثل عدم الاستقرار السياسي وارتفاع مستويات الديون.

ولا يزال التضخم يمثل تحديًا كبيرًا، لا سيما تضخم الخدمات، مما يعيق التقدم نحو الحد من التضخم العالمي و يعقد تطبيع السياسات النقدية. ومن المتوقع أن يصل التضخم العالمي إلى 5,9% في عام 2024، و في الاقتصادات المتقدمة إلى 2,7%، وهو ما يزال أعلى من أهداف العديد من البنوك المركزية. أما في الاقتصادات الصاعدة و الناشئة، فمن المتوقع أن يظل التضخم عند مستوى 8,2%، مدفوعًا بالتقلبات في أسعار الغذاء و الطاقة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة بعض العملات المحلية.

وأخيرًا، من المتوقع أن يتسارع نمو التجارة العالمية إلى حوالي 3,25% في عام 2024، بعد أن شهد شبه ركود في عام 2023.

رسم توضيحي 1 تطور الناتج المحلي الإجمالي عالميا



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (يوليو 2024)

2-السياق السياسي والاقتصادي الوطني

1-2-السياق السياسي الوطني

2-1-1-البرامج الرئاسية

إن برنامج الإقلاع الاقتصادي الوطني، الذي أُطلق في عام 2020 كأداة أساسية في الإسراع في تنفيذ البرنامج الرئاسي (أولوياتي) لمدة ثلاث سنوات، بالتأزر مع سياسات الاقتصاد الكلي الصارمة والإدارة الفعالة للمالية العامة، قد منح اقتصادنا مرونة ملحوظة وحقق بعض النتائج المشجعة للغاية.

وقد كان برنامج فخامة رئيس الجمهورية الموسع أولوياتي - وهو برنامج الانتعاش الاقتصادي الرائد في مرحلة ما بعد كوفيد-19- يهدف إلى تسريع تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسة على الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت. حيث جسّد البرنامج نموذجًا للتنمية الشاملة والرعاية. وشملت أهدافه الرئيسة تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز فرص العمل، وتعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي الوطني، وتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين بشكل كبير. كما استكمل البرنامج خطة الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19 ووسّع نطاقها.

وأطلق فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، خطة الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19 في 2 سبتمبر 2020، وغطت الخطة فترة 30 شهرًا وبلغت ميزانيتها 25,3 مليار أوقية. وقد عبأ لتنفيذه ثماني عشرة وزارة وإدارة وهيئة حكومية حول ستة أولويات إنمائية، ومكّن من إطلاق 114 مشروعًا منفصلاً.

وعلى الرغم من القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، والصعوبات الفنية والمالية التي واجهت البرنامج، إلا أنه حقق معدل تنفيذ مُرضٍ. و بصفة عامة فإن رؤية تعهداتي التي تم تنفيذ جزء منها عن طريق برنامج أولوياتي الموسع مكنت من تحقيق الأهداف الرئيسة المحددة، مما ساهم في تحقيق تحسن ملموس في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وهو دليل على التأثير الإيجابي للبرنامج على الاقتصاد الوطني ونوعية حياة المواطنين.

2.1.2. تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030

الرافعة الأولى: تعزيز النمو الاقتصادي القوي والمستدام والشامل للجميع

تهدف الرافعة الاستراتيجية الأولى لخطة العمل الاستراتيجية إلى ضمان تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل للجميع، وذلك من خلال :

- ظهور وتعزيز القطاعات المدرة للثروة وفرص العمل التي يمكن أن تعزز الاندماج الاجتماعي وتلبية الطلب المحلي، لا سيما من خلال المبادرة الخاصة والابتكار ;
- التنمية المستدامة وحماية البيئة ;
- تطوير البنية التحتية اللازمة لهذا النمو الاقتصادي.

وقد سعت الإجراءات المتخذة في إطار الرافعة الاستراتيجية الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى ضمان تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل. وقد تم تحقيق ذلك من خلال تعزيز النمو المتنوع، مع مراعاة الحفاظ على الأبعاد المختلفة للبيئة والحد من المخاطر، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية بشكل كبير لدعم النمو الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاعي الثروة الحيوانية والصناعات الاستخراجية يسيران في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهدافهما طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، في قطاع الهيدروكربونات، تم وضع الخطة الرئيسية للغاز، ويقترّب حاليًا تطوير حقل غاز السلحفاة الكبير أحميم من تحقيق نسبة 100%.

وقد مكنت الجهود المبذولة في القطاع الزراعي من تغطية 89% من الاحتياجات من الأرز، مقارنة بـ 82% في عام 2019، و35% من احتياجات الحبوب التقليدية، مقارنة بـ 32% في عام 2019. ومع ذلك، يشير مستوى صيد الأسماك وعمليات التفريغ في عام 2022، فضلاً عن العمالة المباشرة في هذا القطاع، إلى أنه من غير المرجح أن تتحقق الأهداف المخطط لها.

أما فيما يتعلق بالسياحة، فإن الهدف المحدد لعام 2025 هو استقبال 15.000 سائح، في حين أن 4.600 سائح فقط زاروا بلادنا في عام 2022، أي أقل من ثلث الهدف. أما فيما يتعلق بالبنية التحتية لدعم النمو، فقد أظهر تنفيذ خطة عمل المجلس الأعلى للسياحة درجة كبيرة من الكفاءة في تنفيذ الأنشطة المخطط لها، كما يتضح على وجه الخصوص من الإنجازات الرئيسية.

الرافعة الثانية: تنمية رأس المال البشري والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

تم توجيه الرافعة الاستراتيجية الثانية لجهود الحكومة وجهود شركائها نحو تنمية رأس المال البشري، من خلال تحسين جودة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى والولوج إليها، فضلاً عن تعزيز الحماية الاجتماعية. في عام 2022، دخل إصلاح نظام التعليم حيز التنفيذ، مما يضمن حصول الجميع على تعليم جيد ومنصف على جميع المستويات. وقد تمت المصادقة على قانون توجيه التعليم الوطني، وتم إنشاء مؤسسات مثل المجلس الأعلى للتعليم ومعهد النهوض باللغات الوطنية وتدريبها. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد استراتيجيات للبحث والابتكار، وكذلك للتعليم العالي، كما تم تنظيم مشاورات بين المعنيين بالتدريب المهني والمشغلين الاقتصاديين لمواءمة برامج التدريب مع متطلبات سوق العمل.

في القطاع الصحي، اعتمدت الحكومة عدة مبادرات، بما في ذلك الخطة الوطنية للتنمية الصحية 2022-2030، والسياسة الوطنية للأدوية، ومراسيم إنشاء المجلس الوطني للتبرع بالدم وزراعة الأعضاء، فضلاً عن إدخال التأمين الصحي الطوعي للقطاع غير الرسمي. ركزت الأنشطة على خمسة مجالات: تعزيز الحوكمة، وتقريب الخدمات من الفئات السكانية الضعيفة، وإنشاء البنى التحتية والمنصات التقنية، والحصول على الأدوية عالية الجودة، وإدارة الموارد البشرية. بالإضافة إلى ذلك، شملت الحماية الاجتماعية دعم المرضى المعوزين والمعوقين، وتمويل المشاريع المجتمعية الصغيرة، مع برامج مثل "شيبلا" و"البركة" و"داري" التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية وتعزيز الإدماج الاقتصادي وتحسين الإسكان. كما تم تنفيذ مبادرات الأمن الغذائي، مثل توزيع الأغذية المجانية والتحويلات النقدية ودعم القدرة الشرائية للعديد من الأسر المعيشية.

الرافعة الثالثة: تعزيز الحوكمة بجميع أبعادها

تهدف الرافعة الاستراتيجية الثالثة إلى تعزيز مختلف أبعاد الحوكمة في موريتانيا، من خلال إنشاء إطار مؤسسي متناغم لتحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ففي مجال الحوكمة السياسية، أدت الجهود الكبيرة المبذولة إلى تهدئة المناخ السياسي وتعزيز المؤسسات، لا سيما من خلال دعم قوات الدفاع والأمن والإدارة الفعالة للمهاجرين واللاجئين. كما تم تحديث الإدارة الإقليمية لتقريبها من المواطنين وتحسين جودة خدماتها، بدعم من مشاريع اللامركزية والمجلس الأعلى للامركزية. وقد تم إحراز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان مع وضع خطط واستراتيجيات وطنية مختلفة، وكذلك في قطاع العدالة من خلال تحديث الإطار التشريعي وتعزيز الوصول إلى العدالة.

وفي الوقت نفسه، تم دعم المجتمع المدني من خلال تعزيز حرية تكوين الجمعيات وتحسين الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني. وفي مجال الإعلام، تم تنفيذ توصيات لجنة إصلاح الصحافة. وعلى الرغم من أن آليات تخطيط وتنسيق السياسات العامة لا تزال بحاجة إلى الكمال، إلا أن المراقبة الدقيقة للمشاريع قد حسنت من تنفيذها. فيما يتعلق بالمالية العامة، على الرغم من الركود في نسبة الميزانية الممولة من الضرائب الوطنية، إلا أن الانخفاض في خدمة الدين العام ملحوظ. تقدم الشمول المالي مع زيادة كبيرة في الحسابات المصرفية، على الرغم من أن شبكة فروع البنوك التجارية لا تزال غير كافية. وأخيراً، يشهد التقدم المحرز في النظام الإحصائي الوطني تحسناً، في حين أن التحول الرقمي وانفتاح البيانات لا يزال يتطلب اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق الأهداف المحددة لعام 2025.

2-2-2-1-1-2-2 السياق الاقتصادي الوطني

2-2-2-1-2-2 التطورات الاقتصادية 2021-2023

2-2-2-1-1-2-2 الناتج المحلي الإجمالي

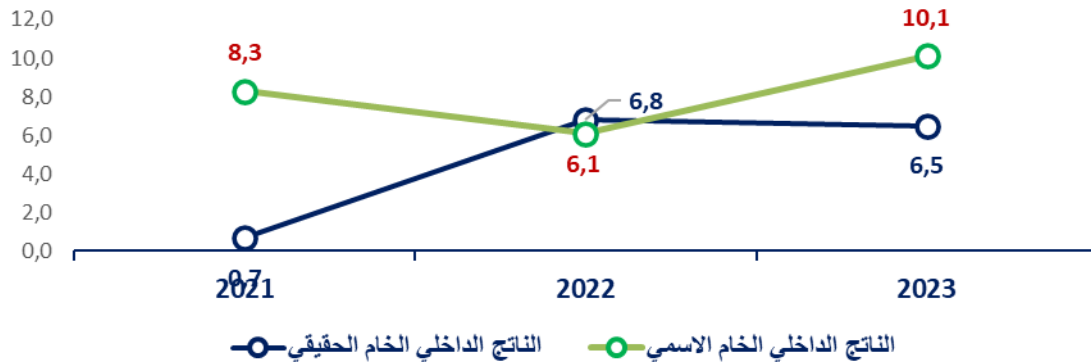
بعد نمو متواضع بنسبة 0,7% في عام 2021 نتيجة لتأثيرات جائحة كوفيد-19، شهد الاقتصاد الوطني انتعاشاً قوياً في عام 2022 مع معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ 6,8%. وقد تم تحفيز هذا الانتعاش بشكل رئيسي من خلال انتعاش الأنشطة الاستخراجية وقطاع الخدمات. ومع ذلك، تباطأ النمو الاقتصادي قليلاً في عام 2023، حيث بلغ المعدل 6,5%. نتيجة لتباطؤ القطاعين الثالث والثانوي، بالإضافة إلى انخفاض في القطاع الأولي. وكان هذا التراجع ناتجاً بشكل أساسي عن انخفاض كبير في أنشطة الصيد، حيث سجلت تراجعاً بنسبة 14,2% في عام 2023.

على المستوى القطاعي:

بعد انخفاض بنسبة -2,4% في عام 2021، شهد القطاع الأولي انخفاضاً ملحوظاً في معدل نموه، حيث انتقل من 8,7% في عام 2022 إلى 1% في عام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض في الأداء بشكل رئيسي إلى التراجع الكبير في أنشطة الصيد، حيث انخفض معدل النمو من 4,2% في عام 2022 إلى -14,2% في عام 2023. في الواقع، قامت وزارة الصيد بوضع إجراءات جديدة لإدارة الموارد بشكل أفضل، بما في ذلك تحديد كميات الصيد لبعض أنواع الأسماك وتخصيص مناطق محددة للصيد السطحي. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تقليص إجمالي الصيد بنسبة 20,9% وانخفاض بنسبة 23% في صيد الأسماك السطحية على المستوى الوطني. أما القطاع الثانوي، فبعد انهيار كبير في عام 2021 بنسبة -11,5%، شهد تباطؤاً في عام 2023 حيث انتقل من 12,5% في عام

2022 إلى 5,8٪ في عام 2023. ويعزى هذا التباطؤ في معدل نمو القطاع الثانوي إلى انخفاض الأنشطة الصناعية، حيث انخفض معدل النمو من 8,2٪ في عام 2022 إلى -1,3٪ في عام 2023، نتيجة التراجع الكبير في أنشطة الصناعات التحويلية لمنتجات الصيد (دقيق وزيت السمك) التي سجلت انخفاضًا بنسبة 11,1٪ في عام 2023. من ناحية أخرى، شهد القطاع الثالث، على غرار القطاع الثانوي، تباطؤًا في نموه حيث انخفض من 11٪ في عام 2021 إلى 8٪ في عام 2022 ثم إلى 5,8٪ في عام 2023. وتميز هذا الاتجاه بانخفاض في قطاع النقل (-0,3٪) والتجارة (-1,8٪)، بينما واصلت خدمات المعلومات والاتصالات والخدمات الأخرى نموها بنسبة 6,3٪ و12,5٪ على التوالي.

رسم توضيحي 2 تطور الناتج المحلي الإجمالي الوطني في 2023-2021



المصدر: تقرير الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي (النمو الاقتصادي 2023 الصادر أعشت 2024)

2-1-2-2 التضخم

تتأثر معدلات التضخم بشدة بالعوامل الخارجية مثل الأحداث والأزمات العالمية. يأخذ تحليل هذه المعدلات خلال الفترة 2021-2023 في الاعتبار السياق الدولي، بما في ذلك جائحة كورونا في عام 2021 والصراع الروسي الأوكراني في عامي 2022 و2023.

- على أساس سنوي:

في عام 2021، يرجع الانخفاض السنوي بنسبة 5,7٪ إلى استمرار تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد. كان للحجر والقيود المفروضة على السفر وإغلاق الشركات تأثير كبير على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وقد أدت هذه الاضطرابات إلى مشاكل في الإمدادات، وانخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار، مما ساهم في ارتفاع التضخم.

في عام 2022، ارتفع المعدل السنوي إلى أكثر من الضعف ليصل إلى 11,0٪. ويمكن تفسير ذلك ببدء النزاع الروسي الأوكراني، الذي أدى إلى اضطراب كبير في سلاسل التوريد العالمية، لا سيما في قطاعي الطاقة والسلع الغذائية. حيث تعتبر أوكرانيا وروسيا من المصدرين الرئيسيين للحبوب والسلع الأولية الأخرى، وقد أدى النزاع إلى نقص وارتفاع الأسعار.

في عام 2023، انخفض المعدل السنوي إلى 1,6٪. قد يشير هذا الانخفاض إلى بعض الانتعاش في العرض العالمي أو استقرار الأسواق. قد يرجع انخفاض المعدل أيضًا إلى الجهود التي تبذلها الحكومات والبنوك المركزية للسيطرة على التضخم من خلال سياسات نقدية أكثر تشددًا.

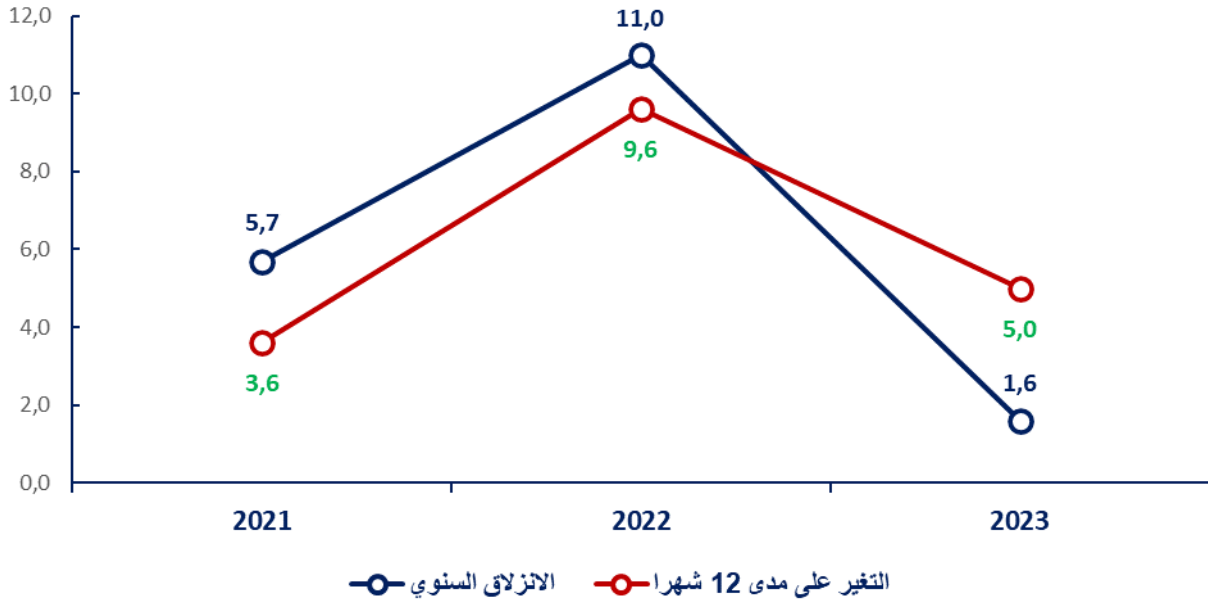
-التغير في 12 شهرًا :

في عام 2021، يعكس التغير على مدار 12 شهرًا بنسبة 3,6٪ تعافيًا من الاضطراب الأولي الناجم عن الجائحة.

وفي عام 2022، ارتفع إلى 9,6٪ بسبب الآثار المباشرة للصراع الروسي الأوكراني. أدى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأساسية الأخرى إلى زيادة الضغوط التضخمية.

في عام 2023، انخفض التغيير خلال 12 شهرًا إلى 5,0%. قد يشير هذا إلى تراجع الاضطراب الناجم عن الصراع أو التدابير الفعالة لتحقيق الاستقرار في الأسواق. ومع ذلك، لا يزال المعدل مرتفعًا مقارنة بمعام 2021، مما يشير إلى أن التضخم لا يزال مشكلة طويلة الأجل.

رسم توضيحي 3 معدل التضخم 2023-2021



2-2-1-3. وضعية الديون في الفترة 2023-2021

أولاً- إجمالي محفظة الدين العام في نهاية ديسمبر 2023

بلغ إجمالي الدين العام في 31 ديسمبر 2023 191.736,14 مليون أوقية ، مكونة من 86,95% دين خارجي و13,05% دين محلي.

أ- الدين الخارجي

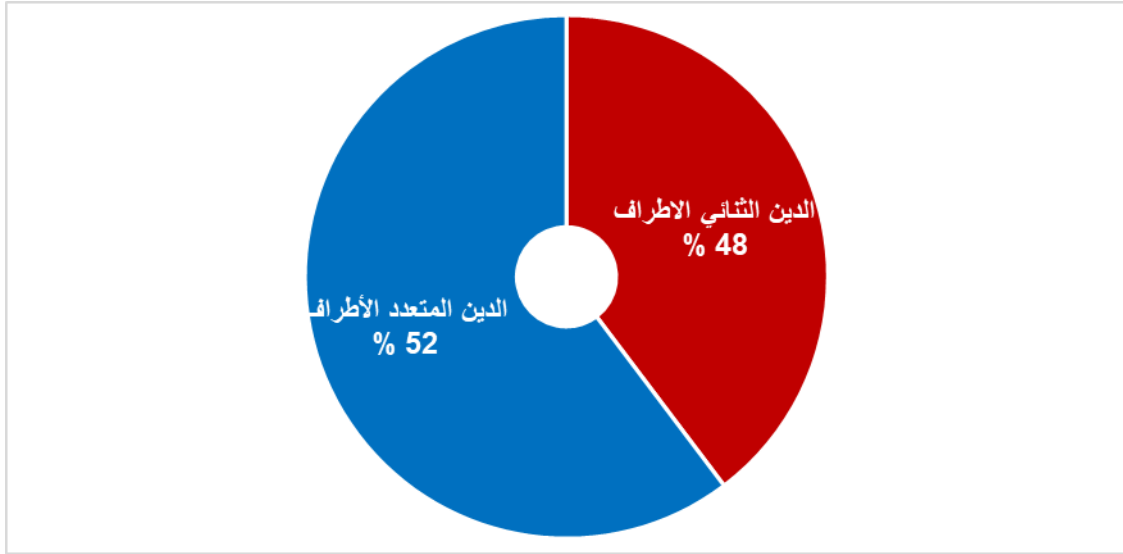
في 31 ديسمبر 2023، بلغ الدين الخارجي المستحق على موريتانيا 166.719,52 مليون أوقية ، أو 86,95% من إجمالي الدين. وينقسم هذا المبلغ إلى 58% من الديون المستحقة للدائنين متعددي الأطراف و42% للدائنين الثنائيين.

يهيمن الدولار الأمريكي والعملات ذات الصلة على هيكل الديون بالعملات الأجنبية بشكل كبير.

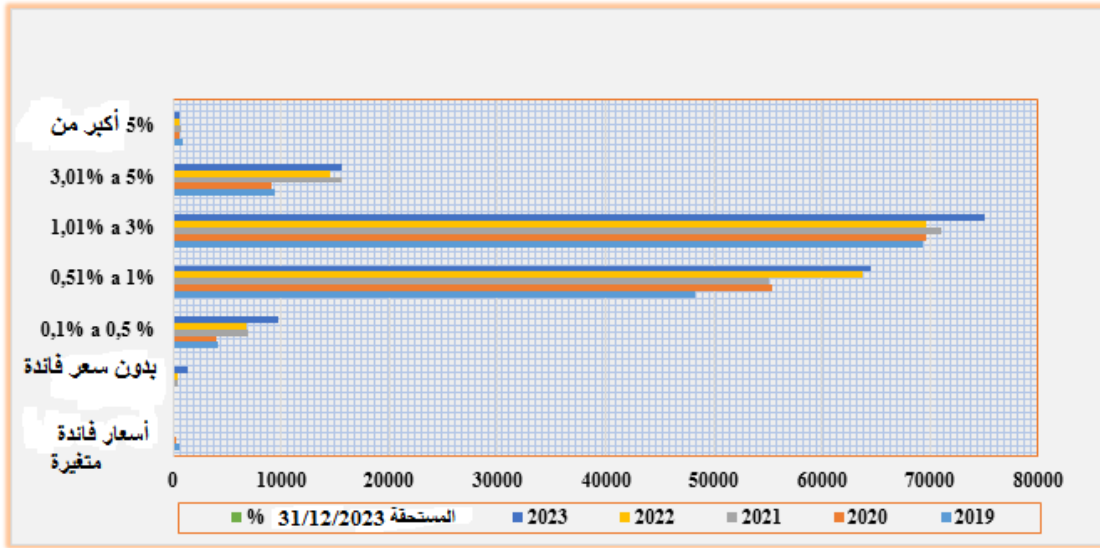
وكنسبة من إجمالي الديون المستحقة، فإن محفظة موريتانيا معرضة بشكل كبير لمخاطر سعر الصرف بنسبة 85,3% تقريباً، مدفوعة بوزن الدولار الأمريكي في المحفظة .

يتم التعاقد على الدين الخارجي بشكل عام بأسعار فائدة ثابتة. ونتيجة لذلك، تظل مخاطر إعادة التمويل التي يمكن أن تنشأ عن الديون المستحقة معتدلة. في الواقع، يمثل الدين المستحق في عام 2023 حوالي 6,7% فقط من الدين الخارجي.

رصيد الدين العام الخارجي مدرج إلى حد كبير بين شريحة أسعار الفائدة (0,51% إلى 3%).



رسم توضيحي 5 رصيد الدين الخارجي المستحق حسب فئة سعر الفائدة



ب- الدين المحلي

بلغ إجمالي الدين الداخلي 25.016,62 مليون أوقية في 31 ديسمبر 2023. وينقسم إلى عنصرين: سندات الخزنة (30%) والديون المستحقة للبنك المركزي 70%.

ومع ذلك، مع استحقاق 27,8% من إجمالي الدين المحلي في عام 2023، فإن مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر إعادة التمويل كبيرة بالنسبة لهذه الفئة من الديون. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب الطبيعة شبه الناشئة للسوق المحلية.

2023	2022		الدين العام الداخلي
8,779	5,764	الأرصدة (بمليارات الأوقية)	سندات الخزينة
16,23762	16,2376	الأرصدة (بمليارات الأوقية)	دين البنك المركزي

3. الآفاق السياسية والاقتصادية الوطنية 2024-2027

3-1-1 الآفاق السياسية

3-1-1-1 البرنامج الرئاسي (طموحي للوطن)

يتم إعداد وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى للفترة 2025-2027 في سياق وطني خاص، يتسم ببدء الولاية الثانية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني. وتشكل هذه الوثيقة الرؤية قصيرة الأجل للتنفيذ المالي للبرنامج الرئاسي "طموحي للوطن"، والتي تتمحور حول خمسة محاور استراتيجية

-دولة قانون قوية وحوكمة متجددة;

-اقتصاد عالي الأداء ومرن ومستدام بيئياً على طريق الانطلاق;

-انتمية رأس المال البشري، ولا سيما الشباب، باعتبارهم رأس حربة موريتانيا الغد;

-الإدماج الاجتماعي، كضمان للتماسك والوحدة;

-دولة آمنة، قادرة على مواجهة المخاطر الجيوسياسية وفاعل رئيسي في السلام والاستقرار.

3-1-2 السياسة الاقتصادية للحكومة

تهدف السياسة العامة للحكومة، المبينة في الركيزة الثانية من هذه السياسة، إلى بناء اقتصاد عالي الأداء ومستدام بيئياً من خلال تحول هيكلي يتيح النمو المستدام وخلق الثروة وتوفير فرص العمل. وتلتزم الحكومة في هذه السياسة بتحرير الاقتصاد من خلال الإصلاحات الهيكلية وتشجيع الاستثمار ودعم القطاع الخاص. حيث ستعمل على تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الإنتاج، لا سيما في قطاعات الزراعة والتعدين والطاقة والصناعة، مع ضمان الاستدامة البيئية. ومن أولويات هذه السياسة: السيادة الغذائية، وزيادة الإنتاجية في قطاع الثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك المستدامة، وتنويع مصادر الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على الهيدروجين الأخضر. وستنفذ الحكومة إصلاحات مالية وإصلاحات في مجال الأراضي والمصارف لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز إمكانات القطاع الخاص. حيث أنه من الضروري تحديث البنى التحتية للنقل وإنتاج الطاقة والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية لربط البلاد بالأسواق الخارجية وتسهيل التجارة. كما سيتم تعزيز الصناعات التحويلية، لا سيما في قطاعات التعدين والزراعة والطاقة، لزيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد على الواردات. وسيساعد ذلك أيضاً على تعزيز التدريب والمهارات في هذه المجالات. وتلتزم الحكومة أيضاً من خلال هذه السياسة بتعزيز السياحة والتغلب على التحديات التي تواجه القطاع بالتعاون مع الفاعلين المعنيين.

3-1-3 آفاق الخطة الثانية من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

أ. آفاق التمويل لركائز استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك (2025-2027)

أ- 1 : التمويل من ميزانية الدولة

جدول 2: توزيع برامج الاستثمار العام الممولة من ميزانية الدولة وفقاً لروافع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

بملايين الأوقية				
رقم الرفاعة	الرفاعة	برمجة 2025	برمجة 2026	برمجة 2027
1	تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل للجميع	16 052,59	17 654,11	18 208,68
2	تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية	15 335,15	15 577,85	17 329,17
3	تعزيز الحوكمة بجميع أبعادها	8 312,33	9 768,04	10 462,15
المجموع الكلي		39 700,07	43 000,00	46 000,00

بالنسبة للمحور الهادف إلى تعزيز النمو القوي والمستدام والشامل، تُظهر المبالغ المخصصة اتجاهاً نحو الزيادة الطفيفة على مدى السنوات الثلاث. في عام 2025، تبلغ البرمجة المالية 16.052,59 مليون أوقية جديدة، وتزداد إلى 17.654,11 مليون أوقية جديدة في عام 2026، ثم تصل إلى 18.208,68 مليون أوقية جديدة في عام 2027. هذه الزيادة المستمرة تعكس التزاماً متزايداً بتعزيز الاستثمارات التي تدعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، مع التكيف مع الاحتياجات الناشئة والأولويات الاستراتيجية للبلاد.

وفيما يتعلق بالمحور المتعلق بتطوير رأس المال البشري والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، يظهر أيضاً اتجاه تصاعدي ملحوظ. في عام 2025، تُخصص ميزانية قدرها 15.335,15 مليون أوقية جديدة، لترتفع إلى 15.577,85 مليون أوقية جديدة في عام 2026، وتصل أخيراً إلى 17.329,17 مليون أوقية جديدة في عام 2027. هذه الزيادة المستمرة تعكس التركيز على تعزيز الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية الاجتماعية، التي تعد ضرورية للتنمية البشرية المستدامة.

أما بالنسبة للمحور المتعلق بتعزيز الحوكمة بجميع أبعادها، فنُظهر المبالغ المخصصة اتجاهاً نحو الزيادة أيضاً. في عام 2025، تبلغ البرمجة المالية 8.312,33 مليون أوقية جديدة، وتزداد إلى 9.768,04 مليون أوقية جديدة في عام 2026، ثم تصل إلى 10.462,15 مليون أوقية جديدة في عام 2027. هذه الزيادة تعكس التزاماً مستمراً بتحسين كفاءة المؤسسات العامة، والشفافية، والحوكمة، مع تخصيص الموارد اللازمة لدعم هذه الجهود.

أ-2:- التمويل بالقروض

ملايين الأوقية			الرافعة	رقم الرافعة
برمجة 2027	برمجة 2026	برمجة 2025		
5 433,02	4 426,98	3 279,63	تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل للجميع	1
10 454,05	7 908,81	6 949,47	تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية	2
2 026,20	1 664,21	1 260,90	تعزيز الحوكمة بجميع أبعادها	3
17 913,27	14 000,00	11 490,00	المجموع الكلي	

تُظهر التمويلات المخصصة للمحور الهادف إلى تعزيز النمو القوي والمستدام والشامل زيادة مستمرة على مدى السنوات الثلاث القادمة. في عام 2025، تصل التمويلات الخارجية إلى 3.279,63 مليون أوقية جديدة، وترتفع إلى 4.426,98 مليون أوقية جديدة في عام 2026، لتصل إلى 5.433,02 مليون أوقية جديدة في عام 2027. هذا الاتجاه التصاعدي يعكس التزاماً استراتيجياً بدعم النمو الاقتصادي القوي والمستدام من خلال استثمارات ممولة من مصادر خارجية. الزيادة المستمرة في التمويلات تشير إلى جهد لتسريع التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على مشاريع تتمتع بإمكانيات عالية لتحقيق عائدات استثمارية.

بالنسبة للمحور المتعلق بتطوير رأس المال البشري والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، تُظهر التمويلات الخارجية أيضاً تطوراً ملحوظاً. في عام 2025، تُخصص مبالغ قدرها 6.949,47 مليون أوقية جديدة، لترتفع إلى 7.908,81 مليون أوقية جديدة في عام 2026، وتصل إلى 10.454,05 مليون أوقية جديدة في عام 2027. هذه الزيادة الكبيرة تعكس استراتيجية تهدف إلى تعزيز رأس المال البشري بشكل كبير وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. يُعد هذا استثماراً رئيسياً لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز أسس التنمية البشرية المستدامة.

تظهر التمويلات المخصصة لتعزيز الحوكمة في جميع أبعادها ت أيضاً زيادة ملحوظة. في عام 2025، تصل المبالغ إلى 1.260,90 مليون أوقية جديدة، وترتفع إلى 1.664,21 مليون أوقية جديدة في عام 2026، وتصل إلى 2.026,20 مليون أوقية جديدة في عام 2027. هذه الزيادة تعكس الاعتراف بأهمية تحسين الحوكمة لضمان التنمية المستدامة والشاملة، من خلال تخصيص الموارد اللازمة لتعزيز المؤسسات العامة والشفافية.

2-3- الأفاق الاقتصادية 2024-2027

ستنصب السياسة الاقتصادية للحكومة على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. ولتحقيق هذا الهدف، سنبذل الجهود لزيادة الاستثمار في البنية التحتية والإنفاق الاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على التعليم والصحة والتوظيف والحماية الاجتماعية. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز رأس المال البشري، مع توطيد إطار السياسة الاقتصادية من خلال تعزيز الحوكمة وزيادة الشفافية وتهيئة بيئة أعمال أكثر ملاءمة.

وفي الوقت نفسه، سيتم وضع تدابير محددة لإدارة الدين العام. ويتمثل الهدف الرئيسي في تلبية احتياجات الدولة التمويلية بتكلفة ومخاطر أقل، مع ضمان القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل.

3-2-1- الناتج المحلي الإجمالي

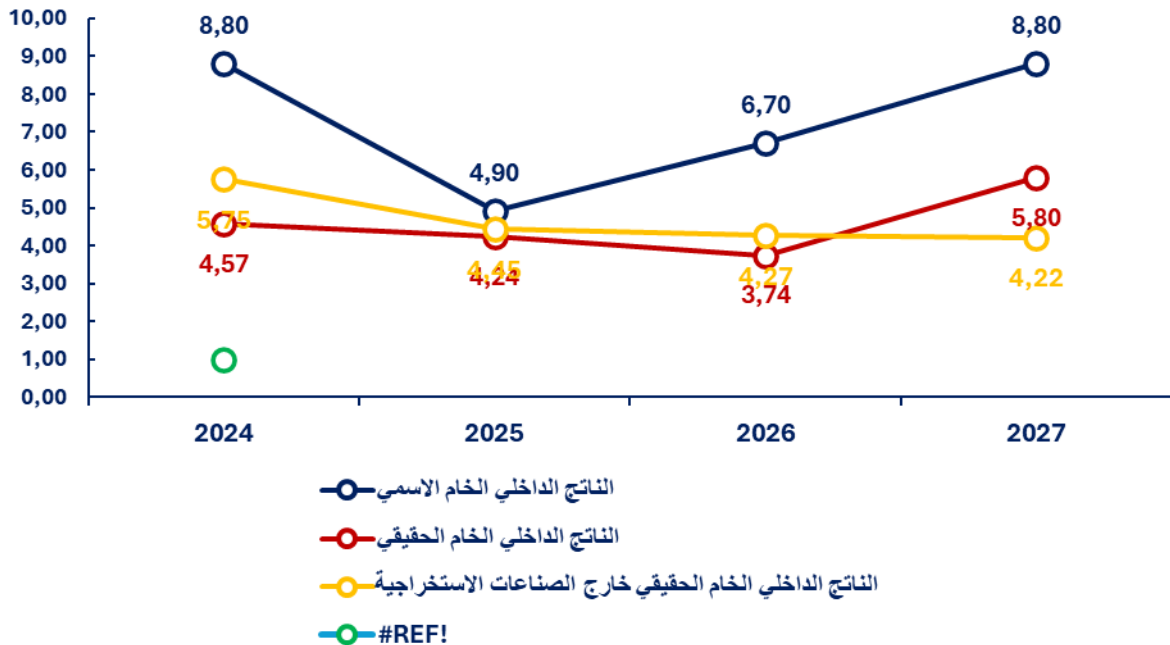
من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.6% في عام 2024 و4.2% في عام 2025 بعد زيادة قدرها 6.5% في عام 2023. وباستثناء الصناعة الاستخراجية، سيصل النمو إلى 5.7% في عام 2024 و4.5% في عام 2025 مدفوعاً بشكل أساسي بديناميكية القطاعين الثالث والأولى، لا سيما استئناف نشاط التجارة وصيد الأسماك ونشاط الصناعات التحويلية. ونلاحظ أيضاً الاتجاه الجيد لأنشطة الأشغال العمومية في عام 2024 وتسارع النقل. وستظل الاتصالات وغيرها من الخدمات متوازنة على الرغم من تباطؤ معدل نموها.

وخلال الفترة 2024-2027، من المتوقع أن يبلغ النمو 4.6% في المتوسط، مدفوعاً بشكل أساسي بالنشاط الاستخراجي وديناميكيات القطاعين الثالث والأولى.

ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 440.9 مليار أوقية في عام 2025، بزيادة قدرها 4.3% مقارنة بعام 2024. وباستثناء الصناعات الاستخراجية، سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.3% ليصل إلى 357.5 مليار أوقية في عام 2025 مقارنة بـ 336.3 مليار أوقية في عام 2024.

ولا تزال الأفاق عرضة لمخاطر مرتبطة بتطور بيئة دولية تتميز بشكل متزايد بالتفتت الجغرافي الاقتصادي الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. ومن الممكن أن يؤدي مثل هذا الوضع إلى إضعاف الصادرات والإيرادات الاستخراجية وزيادة أسعار الواردات، وبالتالي تقليل الاحتياطيات وتفاقم هشاشة الاقتصاد الوطني. وعلى نحو مماثل، قد تتسبب مخاطر الكوارث المناخية والفيضانات الأكثر تواتراً في إحداث صدمة للأسعار وتعريض آفاق النمو للخطر. ومن المتوقع أن يستقر التضخم عند 4% سنة 2025.

رسم توضيحي 6: تطور الناتج المحلي الخام 2024-2027



3-2-1-1- القطاع الأولي:

من المتوقع أن ينتعش القطاع الأولي بنسبة 6,8% في عام 2024، مقارنة بانخفاض بنسبة 1% في عام 2023، وأن ينمو بنسبة 5,5% في المتوسط خلال الفترة 2024-2027. ويرجع هذا التطور، من ناحية، إلى الانتعاش المتوقع في أنشطة الصيد البحري نتيجة

لمراجعة النصوص التي تحكم استغلال وإدارة موارد مصايد الأسماك (مراجعة تقسيم المناطق) وتبسيط الضرائب في هذا القطاع، ومن ناحية أخرى، إلى التدابير العديدة لدعم الزراعة وتربية الماشية من ناحية أخرى.

3-2-1-2-3-القطاع الثانوي

من المتوقع أن يشهد هذا القطاع تباطؤاً في ديناميكياته بسبب انخفاض صادرات الذهب الحرفي لشركة MCM. وبالتالي، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في القطاع 2.1% في عام 2024 مقارنة بـ 5.8% في عام 2023. ومن المتوقع أن تنمو أنشطة البناء والتصنيع والصناعات الاستخراجية الأخرى بنسبة 10% و 5% و 3% على التوالي. خلال الفترة 2024-2027، ومن المتوقع كذلك أن يتعزز النمو الحقيقي في القطاع الثانوي إلى 5,4% في المتوسط السنوي بفضل ارتفاع إنتاج سنيماً اعتباراً من عام 2027، والصناعات التحويلية وبدء إنتاج الغاز من حقل تورنو أحييم الكبير (GTA)..

3-2-1-3-قطاع الخدمات

سيستمر القطاع الثالث في حركيته، مسجلاً نمواً بنسبة 5.3% في عام 2024 نتيجة انتعاش أنشطة التجارة والنقل والأداء الجيد لأنشطة الخدمات الأخرى. بين عامي 2024 و 2027، يمكن أن يبلغ متوسط النمو الحقيقي في هذا القطاع 4.1% بفضل أداء القطاع المالي وقطاعي النقل والمعلومات والاتصالات.

رسم توضيحي 7: طور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع بملايين الأوقية



3-2-2-3-التضخم

وعلى صعيد الأسعار، أدى انخفاض أسعار المنتجات الأساسية في السوق العالمية إلى تراجع الأسعار المحلية، حيث بلغ التضخم 2.7% على أساس سنوي في نهاية سبتمبر 2024 مقابل 3% في سبتمبر 2023 على أساس سنوي. في المتوسط، بلغ معدل التضخم 2.4% في سبتمبر 2024 مقارنة بـ 7.5% في سبتمبر 2023. وفي عام 2024، يمكن أن يصل التضخم إلى 3% على أساس سنوي.

الهدف من الاستراتيجية هو تحديد إطار لتعبئة التمويل يأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، تطوير الموارد الميسرة المتاحة، والطموح إلى تنوع الشركاء الماليين، بما في ذلك التمويل التجاري، ودرجة تطور سوق الأوراق المالية المحلية.

أ. عرض الاستراتيجيات البديلة

تمت صياغة وتحليل أربع إستراتيجيات لتلبية متطلبات التمويل بأقل تكلفة وبأقل المخاطر المقبولة:

- الاستراتيجية 1: تتمثل الإستراتيجية 1 في الحفاظ على تقسيم الدين العام في شكل تمويل خارجي بنسبة 40% وتمويل داخلي بنسبة 60%، مع الحفاظ على نفس نسب أدوات الدين الحالية.

- الاستراتيجية 2 (إصدار سندات الخزانة اعتباراً من عام 2023): تنص الاستراتيجية 2 على إصدار سندات خزانة بمبلغ 500 مليون أوقية سنوياً اعتباراً من عام 2023. وسيكون التمويل المحلي في شكل سندات خزانة بنسبة 10% في عام 2024 و 15% في السنتين الثانية والثالثة (2025 و 2026). في البداية، سيتم إصدار سندات خزانة بأجل استحقاق مدته عامان. ستواصل بلادنا الاعتماد على التمويل الميسر وشبه الميسر للموارد الخارجية.

- الاستراتيجية 3 (زيادة التمويل التجاري الخارجي): تتوخى الاستراتيجية الثالثة تمويلاً خارجياً بنسبة 52% على مدى فترة الاستراتيجية بين عامي 2024 و 2026، مع زيادة التمويل التجاري ليحل محل الانخفاض في التمويل الميسر وشبه الميسر. تمثل حصة التمويل التجاري 4% في عام 2024 و 6% في عامي 2025 و 2026.

- الاستراتيجية 4 (إصدار سندات الخزانة + التمويل التجاري): الاستراتيجية 4 هي مزيج من الاستراتيجيتين 2 و 3.

على الرغم من أن الاستراتيجية 2 والاستراتيجية 4 تقدمان نتائج متشابهة من حيث التكلفة والمخاطر بالمقارنة مع نسب الدين المختلفة، إلا أنه سيتم إعطاء الأفضلية للاستراتيجية 4، التي تفضل الدين الخارجي الميسر وشبه الميسر مع لجوء محدود إلى الدين التجاري والتي تنص على تقديم سندات الخزانة. (إستراتيجية الديون على المدى المتوسط 2024-2026/ إدارة الديون الخارجية).

الفصل الثاني: وضعية تنفيذ الميزانية

1- تعبئة الموارد 2023-2021

1.1 إجمالي الموارد

يسلط استعراض الموارد للفترة 2023-2021 الضوء على عدة توجهات مهمة:

إجمالي الموارد: شهد إجمالي الموارد نمواً سنوياً متوسطاً 10% بين عامي 2021 و 2022، تلاه انخفاض طفيف بنسبة 1% في عام 2023، مما أدى إلى تحسن متوسط قدره 4%.

الإيرادات الضريبية وغير الضريبية: زادت الإيرادات الضريبية بمعدل 5% خلال هذه الفترة، في حين نمت الإيرادات غير الضريبية بشكل أكبر بكثير، بمتوسط زيادة قدره 16%. ومع ذلك، انخفضت الإيرادات الخارجية بمعدل 3%.

حسابات الخزينة الخاصة: أظهرت حسابات الخزينة الخاصة أداءً ملحوظاً بمتوسط 69% خلال هذه الفترة.

توفر هذه البيانات معلومات قيمة عن تطورات الموارد خلال هذه السنوات الثلاث، وتسلط الضوء على اتجاهات النمو والانخفاض عبر فئات الإيرادات المختلفة.

جدول 4: تطور إجمالي الإيرادات 2023-2021

2023	2022	2021	الإيرادات (مليار)
74,3	80,18	65,93	الموارد الداخلية

52,02	53,78	47,64	الإيرادات الضريبية
17,3	22,6	14,52	الإيرادات غير الضريبية
1,25	1,44	1,97	إيرادات رأس المال
2,21	2,21	1,59	الإيرادات النفطية (دون احتساب الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية و الضرائب على الأجور)
1,56	0,15	0,21	الإيرادات الاستثنائية
6,95	6,35	7,57	الإيرادات الخارجية
1,43	0,56	4,98	دعم الميزانية
5,52	5,79	2,59	الهبات
79,77	86,53	73,5	إيرادات الميزانية العامة
6,14	1,97	7,29	إيرادات حسابات الخزينة الخاصة
87,43	88,5	80,79	إيرادات الميزانية العامة للدولة

1-1-1- تطور الإيرادات الضريبية 2021-2023

شهدت الإيرادات الضريبية مساراً متقلبا بين عامي 2021 و 2023. ففي عام 2021، بلغت 47,64 مليار أوقية، ثم سجلت زيادة كبيرة بنسبة 12,87% في عام 2022، لتصل إلى 53,77 مليار أوقية. لكن هذا الاتجاه التصاعدي لم يستمر، إذ شهدت الإيرادات الضريبية في سنة 2023 انخفاضا بنسبة 3,25%، لتبلغ 52,02 مليار أوقية.

وكان لهذا التغير في الإيرادات الضريبية تداعيات على الضغط الضريبي، حيث بلغ في عام 2021، 14.3%، قبل أن يرتفع إلى 14.9% في عام 2022، مما يعكس زيادة الإيرادات الضريبية في ذلك العام. إلا أن انخفاض الإيرادات الضريبية في عام 2023 أدى إلى انخفاض الضغط الضريبي إلى 13.6%.

- الضرائب على الأرباح و صافي الدخل

سجلت هذه الفئة زيادة معتبرة بنسبة 21,50% بين عامي 2021 و 2022، أي من 14,23 مليار أوقية إلى 17,29 مليار أوقية.

وشهدت سنة 2023 انخفاضا طفيفا بنسبة 2,14% مقارنة بسنة 2022، حيث بلغت الإيرادات 16,92 مليار أوقية، وهو ما يفسره انكماش نشاط أحد الفاعلين في الصناعات الاستخراجية

- الضرائب على السلع والخدمات

لوحظت زيادة متوسطة بنسبة 4.82% بين عامي 2021 و 2022، أي من 22,6 مليار أوقية إلى 23,69 مليار أوقية. غير أنه في عام 2023 انخفضت الإيرادات المتأتية من هذه الضريبة بنسبة 3,88% مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت 22,77 مليار أوقية.

- الضرائب على التجارة والمبادلات الدولية

تم تسجيل زيادة ملحوظة بنسبة 20,69% بين عامي 2021 و 2022، أي من 9,33 مليار وحدة مانغا إلى 11,26 مليار وحدة مانغا.

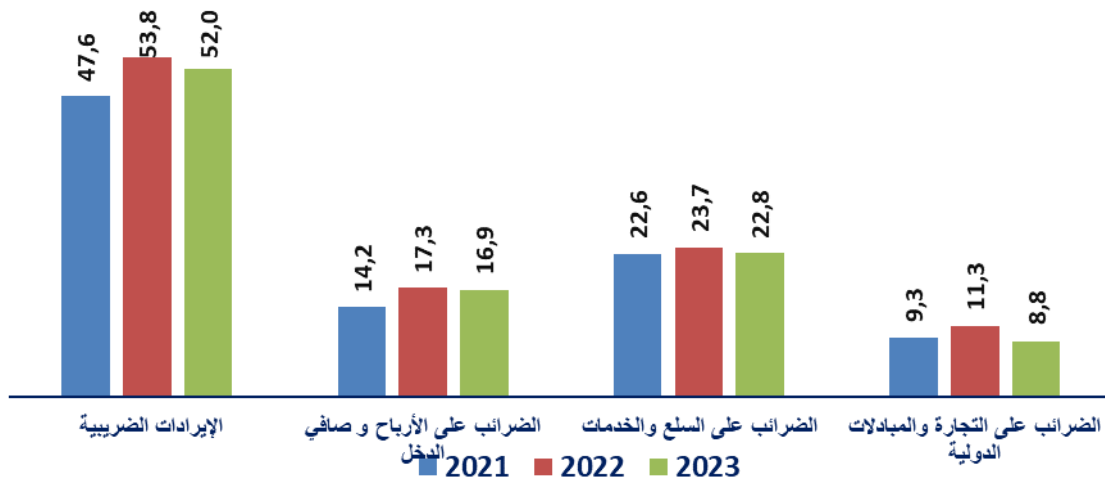
إلا أن عائدات هذه الضرائب شهدت في عام 2023 انخفاضا حادا بنسبة 21,76% مقارنة بعام 2022، حيث وصلت الإيرادات إلى 8,81 مليار أوقية، ويفسر هذا الوضع التغير في أسعار النفط التي ارتفعت في عام 2022 مما أدى إلى زيادة الإيرادات بنسبة 31% مقارنة بعام 2021، قبل أن تتخفض انخفاضا كبيرا في عام 2023.

- إيرادات ضريبية أخرى

شهدت هذه الفئة زيادة ملحوظة بنسبة 3,38% بين عامي 2021 و2022، حيث ارتفعت من 1,48 مليار أوقية إلى 1,53 مليار أوقية.

وفي سنة 2023، تم تسجيل زيادة كبيرة بنسبة 130,07% مقارنة بعام 2022، حيث وصلت هذه الإيرادات إلى 3,52 مليار أوقية، بسبب رسوم الطابع التي ارتفعت بنسبة 130% في عام 2023 مقارنة بعام 2022، مما يعكس نشاط النمو الاقتصادي في ذلك العام.

رسم توضيحي 8: تطور الإيرادات الضريبية 2023-2021



2-1-1- تطور الإيرادات غير الضريبية

شهدت الإيرادات غير الضريبية زيادة متوسطة بنسبة 6,91% في عام 2022، تلتها زيادة طفيفة بنسبة 1,00% في عام 2023.

- إيرادات الصيد

عرفت عائدات صيد الأسماك انخفاضًا كبيرًا بنسبة 20,17% في عام 2022، وهو الاتجاه الذي استمر في عام 2023 بنسبة 8,10%. وينجم هذا الانخفاض، رغم تأثيره سلبيًا على ميزانية الدولة، عن استراتيجية جديدة تم وضعها لحماية الموارد السمكية. والهدف من هذا النهج هو تعزيز ممارسات الصيد الأكثر استدامة وضمان تجدد النظم الإيكولوجية البحرية.

- الإيرادات المعدنية

ارتفعت إيرادات التعدين ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 3,76% في عام 2022، تلاه نمو كبير بنسبة 53,60% في عام 2023. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة أنشطة التعدين وارتفاع أسعار المعادن.

- أرباح وإتاوات الشركات العمومية

سجلت هذه الفئة نمواً قوياً بنسبة 91,59% في عام 2022، لكنها شهدت انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 36,45% في عام 2023. وقد يكون هذا التباين بسبب عوامل مثل سياسات إعادة توزيع الأرباح خاصة بالنسبة لشركة اسنيم.

- الحسابات الخاصة

انخفضت إيرادات الحسابات الخاصة بشكل ملحوظ بنسبة 60,32% في عام 2022، لكنها انتعشت بشكل كبير محققة زيادة بمعدل 213,14% في عام 2023. وقد يكون هذا التقلب ناتجاً عن عوامل غير عادية أو تغييرات في تسيير الحسابات الخاصة.

- إيرادات رأس المال

انخفضت عائدات رأس المال بنسبة 27,27% في عام 2022، ثم بنسبة 13,52% في عام 2023. ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه التنازلي إلى تقلبات السوق المالية أو التغييرات في الاستثمارات في رأس المال.

- إيرادات أخرى

شهد هذا النوع من الإيرادات زيادة ملحوظة بنسبة 225% في عام 2022، ثم بنسبة 33,06% في عام 2023. وقد تكون هذه التغييرات عائدة إلى تنوع سياسات تعبئة التمويلات أو إلى أحداث استثنائية.

1-1-3-تطور الهبات

بلغت الهبات في عام 2021، 7,56 مليار أوقية، ثم انخفضت إلى 6,35 مليار أوقية في عام 2022 قبل أن ترتفع قليلاً لتصل إلى 6,95 مليار أوقية في عام 2023.

ويظهر تطور هذه الهبات بين عامي 2021 و2022 انخفاضاً بنسبة 16,02%، فيما سجلت بين عامي 2022 و2023 زيادة بنسبة 9,44%.

ويرجع هذا التقلب إلى الاختلافات في مساهمات المانحين والتغييرات في سياسات التمويل عن طريق الهبات.

- الهبات الموجهة لتمويل المشاريع

ارتفعت هبات المشاريع بشكل ملحوظ من 2,58 مليار أوقية في عام 2021 إلى 5,79 مليار أوقية في عام 2022، ثم انخفضت بشكل طفيف إلى 5,52 مليار أوقية في عام 2023.

ويظهر التطور بين عامي 2021 و2022 ارتفاعاً بنسبة 124,46%، في حين بلغت نسبة الانخفاض بين عامي 2022 و2023 بـ 4,69%.

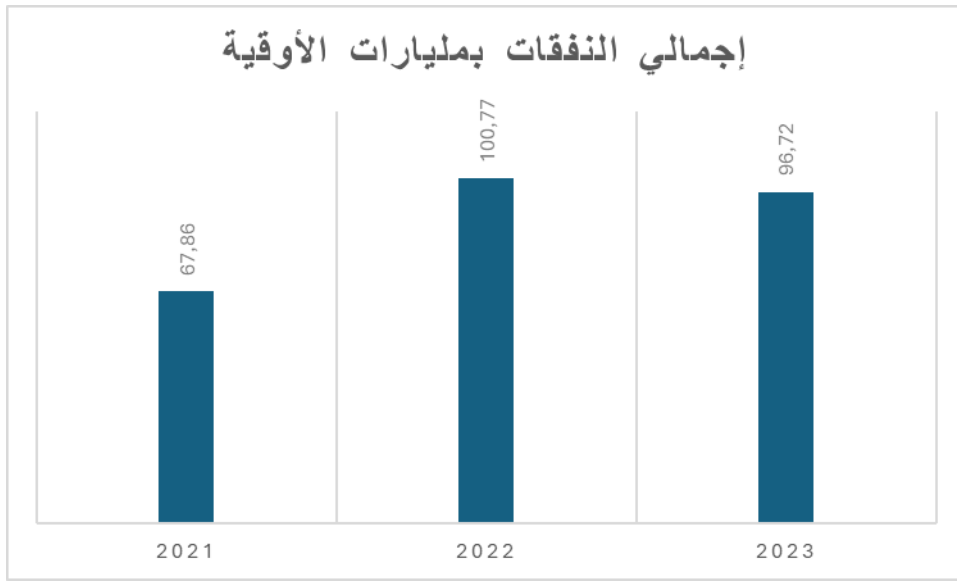
- دعم الميزانية

تقلبت إيرادات دعم الميزانية بشكل كبير خلال هذه الفترة، ففي عام 2021، كانت 4,98 مليار أوقية، ثم انخفضت إلى 0,56 مليار أوقية في عام 2022 قبل أن ترتفع إلى 1,43 مليار أوقية في عام 2023.

ويظهر التطور بين عامي 2021 و2022 انخفاضاً حاداً بنسبة 88,74%، تليه زيادة ملحوظة بنسبة 155,21% بين عامي 2022 و2023.

2- تطور النفقات 2023-2021

ويعتمد تحديد الإنفاق العام للفترة 2023-2021 على قوانين التسوية لعامي 2021 و2022، وكذلك على جدول العمليات المالية للدولة لشهر ديسمبر 2023. ويهدف هذا التحليل إلى تتبع تطورات الإنفاق العام خلال هذه الفترة، مع تسليط الضوء على الاتجاهات والأحداث الرئيسية التي أثرت في هذا الإنفاق.



يظهر تحليل إجمالي النفقات نموا كبيرا بين عامي 2021 و2022 نسبته 48,49%، يليه انخفاض طفيف بنسبة 4,02% بين عامي 2022 و2023. وترتبط الزيادة الكبيرة بين عامي 2021 و2022 باستثمارات استثنائية وبرامج حكومية خاصة وإجراءات مكافحة التضخم. ويشير الانخفاض بين عامي 2022 و2023 إلى استقرار الإنفاق بعد فترة من الزيادة الحادة.

1-2- النفقات الجارية

ويظهر تطور النفقات الجارية نموا قويا بين عامي 2021 و2022، يليه انخفاض طفيف بين عامي 2022 و2023. وتشير هذه الأرقام إلى تعديل في النفقات التشغيلية بعد فترة من النمو المستدام. وتعكس هذه الاختلافات التغييرات في سياسات الميزانية.

1-1-2- الرواتب والأجور

شهدت أجور ورواتب القطاع العام زيادة كبيرة بين عامي 2021 و2023، حيث ارتفعت من 18,86 مليار أوقية إلى 24,94 مليار أوقية. وتعكس هذه الزيادة الاهتمام الخاص الذي توليه الحكومة لأجور موظفي القطاع العام.

وتبدو هذه الزيادة بشكل خاص بين عامي 2022 و2023، إذ بلغت 4,01 مليار أوقية. ويأتي هذا التقدم الملحوظ نتيجة لقرار زيادة الرواتب الذي أعلنه رئيس الجمهورية خلال ذكرى عيد الاستقلال في 28 نوفمبر 2022. وكان الهدف من هذا الإجراء هو تحسين مستوى معيشة موظفي القطاع العام، إدراكا للدور الحاسم إنهم يلعبون في حسن سير الخدمات العمومية.

2.1.2. النفقات على اقتناء السلع والخدمات

تظهر النفقات على السلع والخدمات بعض التقلبات خلال الفترة من 2021 إلى 2023. ففي عام 2021، بلغت هذه النفقات 10,70 مليار أوقية. وزادت بشكل كبير لتصل إلى 12,59 مليار أوقية في عام 2022، قبل أن تنخفض إلى 10,87 مليار أوقية في عام 2023.

وتعزى الزيادة في هذا الإنفاق بين عامي 2021 و2022 إلى التدابير المتخذة للتعامل مع الاضطرابات في سلاسل التوريد، مما أدى إلى زيادة التضخم الذي ارتفع إلى 9,6٪ في عام 2022 بدلاً من 3,6٪ في عام 2021. وقد نتجت هذه الاضطرابات إلى حد كبير عن الصراع الروسي الأوكراني، الذي أدى إلى تأثيرات عالمية على أسعار السلع الأساسية والنقل والخدمات اللوجستية. وللتخفيف من هذه الآثار، كان على الحكومة أن تنفق المزيد على السلع والخدمات لتخفيف آثار هذه الصدمات على المواطنين.

ويشير انخفاض هذه النفقات بين عامي 2022 و2023، من 12,59 مليار أوقية إلى 10,87 مليار أوقية، إلى العودة إلى مستويات إنفاق طبيعية أكثر. كما يعكس هذا الانخفاض استقرار سلاسل التوريد وتخفيف التضخم الذي انخفض ليصل إلى 5٪ في نهاية عام 2023. ويشير أيضًا إلى سياسة الميزانية التي تركز على التحكم في التكاليف وتطبيق مستوى الإنفاق اليومي للدولة. ومن خلال اعتماد نهج أكثر تقييداً في هذا العنصر من الإنفاق، تهدف التدابير المطبقة إلى ضمان الاستدامة المالية مع تحقيق التوازن في نفس الوقت مع الاحتياجات التشغيلية.

وتظهر التقلبات في الإنفاق على السلع والخدمات خلال هذه الفترة مدى حساسية ميزانية الدولة للصدمات الخارجية، مثل الأوبئة والصراعات الدولية. وتسلط هذه الاختلافات الضوء أيضًا على قدرة السياسة المالية على التكيف لمواجهة الظروف المختلفة.

2-1-3- الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى

شهدت الإعانات والتحويلات الجارية زيادة كبيرة بين عامي 2021 و2022، إذ انتقلت من 9,05 مليار أوقية إلى 20,59 مليار أوقية. ويعزى هذا النمو البين أساساً إلى تكلفة دعم المحروقات، التي بلغت 11,18 مليار أوقية، بنسبة 54,30٪ من إجمالي هذا البند، فضلاً عن تدابير الدعم الأخرى الرامية إلى التخفيف من آثار التقلبات الاقتصادية. ومع ذلك، فقد تم تسجيل انخفاض ملحوظ بين عامي 2022 و2023، لتصل الإعانات والتحويلات الجارية إلى 16,37 مليار أوقية، منها 4,93 مليار أوقية فقط مخصصة لدعم المحروقات.

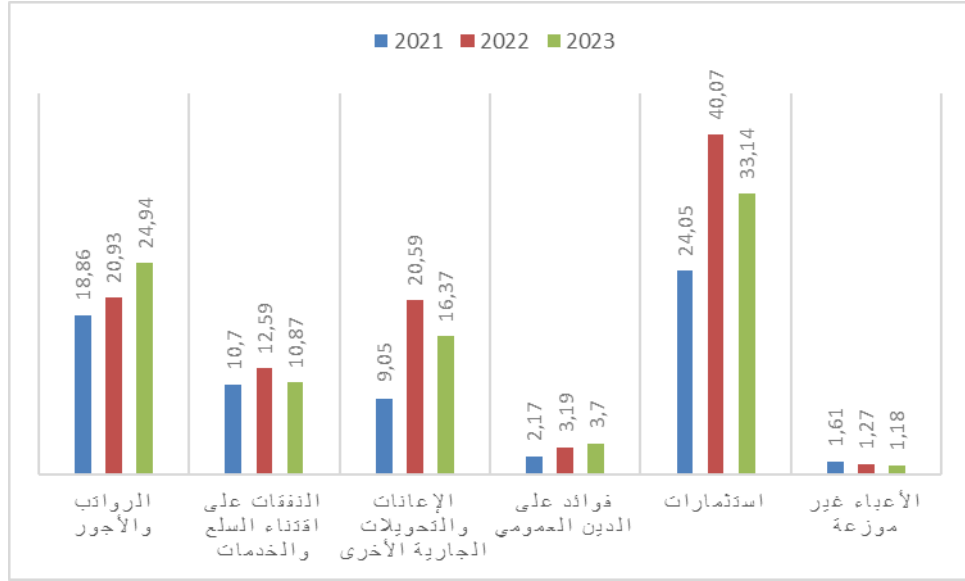
2-1-4- نفقات أخرى

زادت الفائدة على الدين العام بشكل طفيف تدريجياً من 2,17 مليار أوقية في عام 2021 إلى 3,7 مليار أوقية في عام 2023. من جهة أخرى، تُظهر الاعتمادات غير الموزعة اتجاهًا تنازلياً من 1,61 مليار أوقية في عام 2021 إلى 1,18 مليار أوقية في عام 2023. وهو ما يشير إلى انخفاض في الفوائد على الدين العام والنفقات غير المتوقعة.

2.2. النفقات الاستثمارية

شهدت الاستثمارات زيادة معتبرة بين عامي 2021 و2022، حيث ارتفعت من 24,05 مليار أوقية إلى 40,07 مليار أوقية، مما يعكس استثمارات كبيرة مرتبطة ببرنامج الأولويات الموسع لرئيس الجمهورية وزيادة تعبئة الموارد الخارجية. إلا أن هذا النمو لم يستمر، حيث انخفضت الاستثمارات من 40,07 مليار أوقية إلى 33,14 مليار أوقية بين عامي 2022 و2023. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى نهاية برنامج الأولويات الموسع لرئيس الجمهورية والتغيرات في طريقة تسجيل الوجهة النهائية للنفقات المتعلقة بالاستثمار.

رسم توضيحي 10 تطور مجاميع النفقات العامة في الفترة 2021-2023 بمليارات الأوقية



3. تنفيذ الميزانية عند نهاية يونيو 2024

إلى غاية 30 يونيو 2024، بلغت الموارد المعبأة بميزانية الدولة 45,84 مليار أوقية، أي ما يعادل نسبة تنفيذ 45,11% من التوقعات الواردة في قانون المالية لسنة 2024. أما على مستوى النفقات فقد تم تنفيذها بقيمة 44,70 مليار أوقية (على أساس الدفع)، وهو ما يمثل 41,74% من إجمالي المبلغ المبرمج في قانون المالية الأصلي لعام 2024.

3-1- إيرادات الميزانية

سجلت موارد ميزانية الدولة، خلال النصف الأول من سنة 2024، ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023. وبلغت هذه الزيادة 6,83 مليار أوقية بالقيمة المطلقة، أي نسبة 17,50%. ويرجع هذا الأداء أساسا إلى التحسن في تحصيل الإيرادات الضريبية، مما يعكس زيادة كفاءة الإدارة وزيادة تعبئة الموارد الضريبية.

3-1-1 الإيرادات الضريبية

سجلت الإيرادات الضريبية نموا كبيرا بنسبة 27,28%، بفارق قدره 6,67 مليار أوقية، حيث انتقلت من 23,94 مليار أوقية في يونيو 2023 إلى 30,60 مليار أوقية في يونيو 2024. كما تحسن معدل التنفيذ بشكل ملحوظ، حيث ارتفع بنسبة 13,8% ليصل إلى 47,4% في يونيو 2024 مقابل 41,7% في يونيو 2023.

وشكلت الضرائب على الأرباح وصافي الدخل ركيزة أساسية لهذا الأداء، بزيادة ملحوظة من 8,42 مليار أوقية إلى 12,5 مليار أوقية خلال الفترة محل المقارنة. وقد تم دعم هذه الديناميكية إلى حد كبير من خلال الضريبة على أرباح أعمال الأشخاص الطبيعيين، والتي ازدادت من 2,50 مليار أوقية إلى 3,94 مليار أوقية. وتشمل العوامل الرئيسية التي تفسر هذه الزيادة ما يلي: (1) الدفعة المقدمة لوديعة قدرها 1 مليار أوقية من قبل أحد مشغلي التعدين، (2) الزيادة في الضرائب المقتطعة على المقاولين من الباطن ذوي الأسعار الثابتة المشاركين في مشروع السلحفاة آحميم الكبير، بعد التسوية الضريبية التي نفذتها شركة بريتيش بتروليوم.

كما ساهمت الضريبة على الرواتب والأجور بشكل كبير في هذه الزيادة. ومن بين العوامل المحددة، هناك تسوية ضريبية يقوم بها بعض مشغلي التعدين، فضلاً عن الزيادة في استقطاعات خدمات النقل الذكية المطبقة على المقاولين من الباطن ذوي الأسعار الثابتة لمشروع السلحفاة آحميم الكبير، خاصة بعد التسوية التي قامت بها شركة بريتيش بتروليوم.

من جهة أخرى، ساهمت الضريبة على عائدات رأس المال في تحقيق هذا الأداء بفضل الضرائب المقتطعة من المنبع على أدونات الخزينة، والتي بلغت 12,5 مليار أوقية حتى 30 يونيو، بمتوسط سعر فائدة قدره 7%. وبالمثل، سجل النظام الضريبي المبسط زيادة، وخاصة بسبب الضرائب المقتطعة من المنبع على الخدمات المقدمة من قبل غير المقيمين. وترجع الزيادة الملحوظة في نهاية يونيو 2024، مقارنة بعام 2023، إلى حد كبير، إلى المدفوعات الاستثنائية التي قدمها أحد مشغلي القطاع النفطي.

وفيما يتعلق بالضرائب على السلع والخدمات، فقد اتبعت الاتجاه التصاعدي في إجمالي الإيرادات الضريبية، مدفوعة بالرسم الوحيد على شركة اسنيم، والذي سجل ارتفاعاً في القيمة المطلقة بقيمة 1,04 مليار أوقية في يونيو 2024 مقارنة بشهر يونيو 2023. كما تم تعزيز ضريبة القيمة المضافة من خلال إعادة معدل ضريبة القيمة المضافة على خدمات الاتصالات إلى 18٪، وهو الإجراء الذي أدخله قانون المالية المعدل لعام 2023.

وأخيراً، ارتفع تحصيل الضرائب على التجارة الدولية بمقدار 0,67 مليار أوقية، أي بزيادة قدرها 16,5٪، مدفوعة أساساً بالرسم الجمركية. ويعود الأداء المسجل خلال النصف الأول من عام 2024 إلى زيادة القاعدة مقرونة بتأثير الحجم، وزيادة الوزن بنسبة 11٪ مقارنة بعام 2023. كما ارتفعت قيمة الواردات من 107,47 مليار أوقية للأشهر الستة الأولى من عام 2023 إلى 122,75 مليار أوقية عن نفس الفترة من عام 2024 بزيادة في وعاء هذه الضريبة بنسبة 14,2٪.

3-2-1 الإيرادات غير الضريبية

حسب بيانات نهاية يونيو 2024، بلغت الإيرادات غير الضريبية 12,76 مليار أوقية، مسجلة زيادة قدرها 1,14 مليار أوقية، بزيادة قدرها 9,79٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، أي نهاية العام يونيو 2023. وبلغت نسبة تحقيق هذه الإيرادات 46,4٪ مقابل 42٪ خلال الفترة المرجعية.

ويعزى هذا التحسن أساساً إلى إيرادات الصيد البحري، التي سجلت ارتفاعاً كبيراً بنسبة 104,9٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023، فانتقلت من 0,88 مليار أوقية إلى 1,81 مليار أوقية. أما إيرادات التعدين فقد بلغت 1,85 مليار أوقية بارتفاع ملحوظ نسبته 51,1٪.

في المقابل، شهدت أرباح الشركات العمومية انكماشاً طفيفاً بنسبة -1,5٪، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى انخفاض الأرباح المدفوعة من قبل شركة سنيم. وأخيراً، انخفضت الإيرادات الخارجية بشكل حاد بنسبة -30,8٪، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض دعم الميزانية، الذي سجل انخفاضاً كبيراً بنسبة 95,4٪.

3-2-2 النفقات والقروض الصافية (على أساس الدفع)

يكشف تحليل تطور المجاميع الرئيسية للإنفاق العام خلال النصف الأول من عام 2023 والنصف الأول من عام 2024 عن توجهات متناقضة، حيث تعتري الزيادة والنقصان فئات الإنفاق المختلفة.

وقد سجلت النفقات والقروض الصافية ارتفاعاً قدره 2,06 مليار أوقية، بزيادة نسبتها 4,8٪، أي بمعدل تنفيذ 41,47٪ مقارنة بـ 39٪ بنهاية يونيو 2023. وترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى النمو القوي في الإنفاق الاستثماري، والذي ارتفع بنسبة 46٪ خلال الفترة المرجعية، وهو ما يمثل قيمة مطلقة قدرها 4,52 مليار أوقية، منها 4,14 مليار أوقية ممولة من الموارد المحلية.

وفي المقابل، سجلت النفقات الجارية انكماشاً قدره 2,51 مليار أوقية بانخفاض قدره 7,8٪. ويأتي هذا التراجع نتيجة الرغبة في ضبط هذه الفئة من النفقات، لاسيما من خلال تقليص اقتناء السلع والخدمات التي تراجعت بنسبة 32,5٪، والتحويلات الجارية التي تراجعت بنسبة 25,7٪.

ومن ثم، فإن هذا التطور يعكس إعادة تخصيص موارد الميزانية، مع إعطاء الأولوية للاستثمارات و السعي لاحتواء النفقات المتكررة.

3-3 رصيد الميزانية

وشهد الرصيد الإجمالي، بما في ذلك الهبات، في نهاية يونيو 2024، تحسناً كبيراً، حيث أظهر فائضا قدره 1,14 مليار أوقية، مقارنة بعجز قدره -3,62 مليار أوقية في نفس الفترة من العام الماضي. ويأتي هذا التطور الإيجابي نتيجة لتكثيف الجهود على صعيد تحصيل الإيرادات والرقابة الصارمة على الإنفاق العام، وذلك تماشياً مع توجهات سياسة الميزانية المحددة في قانون المالية الأصلي لسنة 2024. وتدل هذه الديناميكية على إرادة السلطات العمومية لترشيد نمط إنفاق الدولة مع تحسين الموارد المتاحة.

جدول 5: مقارنة العمليات المالية للدولة للنصف الأول من العامين 2023 و 2024 بمليارات الأوقية

نسبة التنفيذ 2024	نسبة التنفيذ 2023	%	الفارق	النصف -1 2024	النصف -1 2023	
						إجمالي الإيرادات والمنح (بما في ذلك عائدات النفط)
45,0%	40,8%	17,50%	6,83	45,84	39,01	
45,11%	40,4%	18,5%	7,04	45,04	37,99	الإيرادات والهيئات غير النفطية
47,1%	41,7%	22,0%	7,81	43,31	35,50	الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات
						الإيرادات الضريبية (باستثناء النفط)
47,4%	41,7%	27,8%	6,67	30,60	23,94	
						الضرائب على الدخل والأرباح
60,5%	45,0%	43,1%	3,63	12,05	8,42	
						ضرائب السلع والخدمات
41,6%	41,4%	15,1%	1,64	12,55	10,91	
						ضرائب التجارة الدولية
43,0%	40,3%	16,5%	0,67	4,71	4,05	
						الإيرادات الضريبية الأخرى
36,9%	24,0%	128,8%	0,73	1,29	0,57	
						الإيرادات غير الضريبية
46,4%	42,0%	9,79%	1,14	12,76	11,63	
						إيرادات الصيد
24,0%	12,0%	104,9%	0,93	1,81	0,88	
						إيرادات المعادن
58,7%	43,2%	51,1%	0,63	1,85	1,23	
						الأرباح والإتاوات من المؤسسات العامة
82,5%	81,2%	-1,5%	(0,08)	5,74	5,83	
						حسابات خاصة
30,5%	44,7%	-27,6%	(0,82)	2,14	2,96	
						إيرادات رأس المال
376,3%	15,9%	722,6%	0,63	0,72	0,09	
						أخرى
19,1%	28,0%	-22,6%	(0,15)	0,50	0,64	
22,0%	27,9%	-30,8%				هبات

			(0,77)	1,73	2,50	
24,6%	20,6%	8,2%	0,13	1,68	1,56	هبات مشاريع
4,4%	67,3%	-95,4%	(0,90)	0,04	0,94	دعم الميزانية
38,6%	68,8%	-21,2%	(0,22)	0,80	1,02	إيرادات نفطية
0,0%		-13,4%	(0,01)	0,06	0,07	إيرادات ضريبية
35,8%	64,3%	-21,7%	(0,21)	0,75	0,95	إيرادات غير ضريبية
41,74%	39,5%	4,8%	2,06	44,70	42,64	نفقات وصافي إقراض
44,7%	48,5%	-7,8%	-2,51	29,64	32,14	نفقات جارية
52,1%	53,9%	-0,8%	(0,11)	12,97	13,08	أجور ورواتب
32,6%	47,6%	-32,5%	(2,01)	4,17	6,18	سلع وخدمات
37,0%	43,7%	-25,7%	(1,98)	5,74	7,72	تحويلات جارية
64,9%	48,2%	31,0%	0,48	2,03	1,55	فوائد على الدين العام
98,5%	45,6%	77,6%	0,30	0,68	0,38	الخارجي
55,3%	49,2%	15,7%	0,18	1,35	1,17	الداخلي
30,5%	44,7%	-27,6%	(0,82)	2,14	2,96	حسابات خاصة
35,2%	23,6%	46,0%	4,52	14,35	9,83	نفقات رأسمال وصافي إقراض
26,3%	22,8%	14,1%	0,39	3,13	2,74	استثمارات على موارد خارجية***
38,8%	24,0%	58,3%	4,14	11,23	7,09	استثمارات على موارد داخلية بما فيها (ص.ت.ا.ت)
81,5%	17,0%	852,4%	2,13	2,38	0,25	احتياطات مشتركة
0,0%			(0,15)	0,21	0,36	نفقات أخرى
				(8,05)	(10,85)	الرصيد الأولي خارج الصناعات الاستخراجية
-22,2%	29,4%	131,6%	4,77	1,14	(3,62)	الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات (عجز -)

الفصل الثالث: الإطار الميزانوي 2025-2027

1. افتراضات إطار الميزانية

تعتمد الفرضيات الاقتصادية الكلية لهذه الوثيقة على توقع نمو اقتصادي كبير خلال الفترة 2024-2027، مع زيادات متوقعة في الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم والقيمة، وكذلك في الاستهلاك المعيشي للأسر والاستيراد.

- نمو الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم:

يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم بنسبة 4.57% في 2024، 4.245% في 2025، 3.74% في 2026، و 8.80% في 2027. هذا الاستقرار حول 4.5% يشير إلى اقتصاد ديناميكي نسبياً.

- نمو الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة:

من الناحية الاسمية، سيزداد الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع، بمعدلات متزايدة من 8.80% في 2024، 4.90% سنة 2025 قبل أن يرتفع من جديد ليصل إلى 6.70% سنة 2026 و 8.80% في 2027.

- مؤشر أسعار المستهلك (التضخم):

يتوقع أن يكون التضخم مستقرًا نسبيًا حول 4% اعتبارًا من 2025، بعد تسجيل معدل 3.0% في 2024. هذا الاستقرار المتوقع يعكس سياسة نقدية محكمة وضغط تضخمي معتدل.

تشكل هذه المراجع الاقتصادية الكلية الأساس لحساب تقديرات المراجع الميزانية، مما يسمح بتتبع تطورها. توفر هذه المؤشرات نظرة شاملة على الحالة والتوقعات الاقتصادية لبلدنا. بناءً على هذه البيانات، يجب أن تتكيف السياسة الميزانية من أجل توقع وسيطرة أفضل لتقلبات الإيرادات والنفقات العامة والرصيد الميزانوي، بهدف ضمان استقرار واستدامة المالية العامة على المدى المتوسط والطويل.

جدول 6: فرضيات الاقتصاد الكلي (2024-2027)

2027	2026	2025	2024	فرضيات الاقتصاد الكلي
5,80%	3,74%	4,24%	4,57%	الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم (%)
8,80%	6,70%	4,90%	8,80%	الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة (%)
4,0%	4,0%	4,0%	3,0%	مؤشر أسعار المستهلك (%)

2. توجهات السياسة الميزانية

2-1- إطار السياسة الميزانية

تعتمد السياسة الميزانية في موريتانيا على إطار ميزانوي متوسط المدى مصمم لضمان استدامة المالية العامة والتخفيف من التقلبات المرتبطة بالموارد المتأثية من قطاع الصناعات الاستخراجية. ويهدف نهج الميزانية هذا إلى تحقيق الاستقرار في الدين العام بل وتخفيفه من أجل إبقاء البلد دون مستويات حرجة من المديونية. ويعتبر إرساء أساس مؤسسي متين أولوية لضمان الشفافية والمساءلة فيما يخص التسيير الميزانوي. كما تخطط الحكومة لأنشطة تحسيسية لإشراك المجتمع المدني والفاعلين الآخرين والتشاور معهم، وبالتالي تعزيز شرعية الإطار الميزانوي متوسط المدى. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذه السياسة في الحفاظ على العجز الأولي غير الاستخراجي (بما في ذلك المنح) بين 3.5% و 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2026، مع التخطيط لخفضه إلى أقل من 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027. ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم تخفيض النفقات الجارية إلى أقل من 15.0% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027، من 18.2%

في عام 2023، مع زيادة الإنفاق الرأسمالي إلى حوالي 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي. في الوقت نفسه، تهدف السياسة المالية إلى زيادة الإيرادات الضريبية غير الاستخراجية بنسبة 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي كل عام. وتهدف هذه التدابير إلى الحد من آثار تقلبات أسعار السلع الأساسية على المالية العامة، فضلاً عن ضمان استقرار الديون على المدى المتوسط. ومن ناحية أخرى، سيتم تمويل أي عجز في الميزانية من عدة مصادر، بما في ذلك استخدام ودائع الخزينة، وإصدار أدونات خزينة، والبحث عن تمويل خارجي بشروط ميسرة. ويهدف هذا النهج المتنوع إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر تمويل واحد. وسيطلب تنفيذ هذا التثبيت الميزانوي انضباطاً صارماً في إدارة المالية العامة، والتحسين المستمر في تحصيل الإيرادات الضريبية غير الاستخراجية، وتخطيطاً حقيقياً للحد من تأثير تقلبات السلع الأساسية على ميزانية الدولة. وسيتم تطبيق الآليات الرصد والتقييم لضمان نجاح هذه الاستراتيجية واستقرار البلد الاقتصادي.

من المفترض أن يدخل الإصلاح التدريجي لأسعار الوقود لإلغاء دعم الطاقة حيز التنفيذ اعتباراً من مارس 2025. ومع ذلك، فإن الحكومة ملتزمة بمراقبة أسعار النفط العالمية عن كثب واتخاذ تدابير للحد من تكلفة دعم الطاقة في الميزانية. ولتعزيز أدوات الحماية الاجتماعية، سيتم تعزيز برنامج تكافل بهدف زيادة عدد الأسر الضعيفة المشمولة إلى أكثر من 110,000 أسرة بحلول عام 2024. وقد تم زيادة المبلغ ربع السنوي المدفوع لهذه الأسر من 2,900 أوقية في عام 2023 إلى 3,600 أوقية عام 2024.

سيتم تحديث السجل الاجتماعي لضمان العدالة الجغرافية. وسيُعاد تنظيم برنامج تموين، الذي يدير مراكز توزيع الأغذية، لتحسين الأهداف.

بعد زيادة سقف الرواتب الخاضعة للاشتراكات في نظام الضمان الاجتماعي الخاص، سيتم اتخاذ تدابير لإصلاح نظام المعاشات العامة. وستوضع خطة عمل على أساس توصيات صندوق النقد الدولي لضمان نظام معاشات تقاعدية أكثر استدامة.

أ. السياسة الضريبية:

من أجل تعزيز حيادية النظام الضريبي وعدالته وفعالته مع زيادة الإيرادات العامة، تقوم الحكومة بسلسلة من الإصلاحات الطموحة التي تهدف إلى تحديث وترشيد الأطر التنظيمية القائمة. ويقع في صميم هذه الإصلاحات مراجعة القانون الذي يحكم منطقة نواذيريو الحرة، وهي إحدى ركائز الاقتصاد الوطني.

ويرمي هذا الإصلاح، الذي يجري حالياً وضع اللامسات الأخيرة عليه، إلى تبسيط مراقبة التدفقات التجارية ومواءمة الإجراءات الجمركية. كما يهدف أيضاً إلى تعزيز الرقابة التي تمارسها إدارة الجمارك. وبمجرد اعتماد عملية الإصلاح هذه، ستستفيد عملية الإصلاح هذه من الدعم الفني لصندوق النقد الدولي، بما يضمن تماشيها مع أفضل المعايير الدولية.

بهدف خفض النفقات الضريبية، التي تقدر بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ستجري وحدة السياسة الضريبية تحليلاً شاملاً لجميع الأنظمة الضريبية المعمول بها. ستنتج نتائج هذا التحليل، التي سيتم نشرها في ميزانية 2025، تحديد الأنظمة الضريبية التي لا تحقق الأرباح المتوقعة، بهدف إلغاؤها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق الالتزام بالإعلان عن ضريبة الشركات بصراحة، بما في ذلك الشركات التي تستفيد من الإعفاءات الضريبية. ولن يؤدي هذا التدبير إلى تحسين موثوقية سجل دافعي الضرائب فحسب، بل سيوفر أيضاً تقديراً أفضل للنفقات الضريبية.

وأخيراً، وكجزء من عملية الإصلاح الشامل هذه، ستتم مراجعة قانون الاستثمار بحلول ديسمبر 2024. ستهدف هذه المراجعة إلى إلغاء الأحكام المتعلقة بالمناطق الحرة وتقليل عدد الأنظمة الخاصة، وبالتالي تعزيز تماسك النظام الضريبي وكفاءته.

تعكس هذه الإصلاحات التزام الحكومة بتحديث الإطار الضريبي، وضمان العدالة والشفافية والكفاءة، مع تعزيز بيئة مواتية للاستثمار والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ب. الإدارة الضريبية:

ومن أجل تحسين الإيرادات الضريبية المحلية، يسعى بلدنا إلى تسريع إصلاحات الإدارة الضريبية، مسترشداً بنتائج تقييم برنامج تقييم الضرائب على الدخل. وتهدف التدابير المتوخاة إلى زيادة الشفافية وتوسيع القاعدة الضريبية وتحديث الإجراءات الجمركية.

تم إحراز تقدم كبير في تحديث نظام ترميز السلع وفقاً لمعيار منظمة الجمارك العالمية HS2022. سيؤدي هذا التكيف إلى تعزيز التطبيق المتناسق للاتفاقيات شبه الإقليمية، مع التمكين من إجراء تقييم أكثر دقة للسلع والنفقات الضريبية. وفي الوقت نفسه، ستعمل إدارة الجمارك على إصلاح أنظمتها الضريبية لتبسيط مراقبة الإعفاءات والامتيازات، وبالتالي تحسين وضوح الترميز وسرعة معالجة المعلومات الضريبية.

لمكافحة التهرب الضريبي، حددت أنشطة التدقيق المتبادل الشركات التي تتجاوز عتبات التصريح الضريبي. ويهدف تعليق أرقام التعريف الضريبي للمخالفين إلى تشجيع هذه الشركات على تسوية أوضاعها. ويجري أيضاً تنفيذ حملة مستهدفة، استناداً إلى بيانات استهلاك الكهرباء المقدمة من الشركة الوطنية للكهرباء، لتحديد الشركات التي لم يتم تحديدها.

وقد أنشأت السلطات الضريبية واجهة بينية مع منصة رفع الطابع المادي للصفقات العمومية، مما يسهل مواعاة البيانات مع الهيئات العامة الأخرى مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. سيشجع هذا التكامل على مزيد من الشفافية من جانب الشركات فيما يتعلق بإقراراتها، بما في ذلك حجم الأعمال وعدد الموظفين والخبرة في القطاع.

تم تعديل الجدول الزمني للتدقيق الضريبي. نظرًا لأن برنامج التدقيق الضريبي لعام 2023 بدأ في وقت متأخر، فإنه سيستمر في الأشهر الأولى من عام 2024. في عام 2024، ستبدأ عمليات التدقيق في وقت مبكر من شهر مايو، بعد الموعد النهائي لتقديم الإقرارات، بهدف زيادة تحصيل الإيرادات.

سيتم تعزيز عمليات التدقيق اللاحقة بموارد إضافية، مما يوفر المزيد من الموارد لضمان المزيد من الضوابط الفعالة. سيتم تجهيز فرق الجمارك الإقليمية ببنية تحتية وموارد متنقلة لمكافحة الغش وإدارة البضائع المضبوطة.

أصبح الإقرار عن بُعد والدفع عن بُعد إلزاميًا الآن لكبار دافعي الضرائب، مع التنفيذ التدريجي. ستتم مراجعة سجل دافعي الضرائب للضرائب على الحالات الشاذة ومنع إنشاء أرقام تعريف ضريبية مؤقتة غير منظمة. وتلتزم الحكومة بالعمل مع صندوق النقد الدولي لوضع استراتيجية لتسيير المتأخرات الضريبية، وتستهدف المؤسسات المملوكة للدولة كأولوية.

وأخيراً، ومن أجل تهيئة خدمة الإيداع والدفع الإلكتروني بشكل أفضل لجميع كبار دافعي الضرائب، من المقرر إجراء تحسينات تقنية. ويشمل ذلك إضافة لوحة تحكم إدارية، والاندماج الكامل مع المؤسسات المصرفية، والقدرة على تقديم إقرارات ضريبية إضافية عبر الإنترنت.

ج- تسيير إيرادات القطاع الاستخراجي

قبل بدء إنتاج الغاز المخطط له في عام 2025 كجزء من مشروع غاز السلحفاة الكبير أحميم، تخطط بلادنا لإعادة تنظيم هيكل إدارة عائدات الغاز والتعدين والتنقيب بها بشكل شامل. وستُدمج هذه الموارد في الإطار الميزانوي متوسط المدى، مع إيلاء اهتمام خاص لضبط التقلبات الكامنة في الإيرادات المتأتمية من القطاع الاستخراجي.

ولتحقيق هذا الهدف، تعتزم موريتانيا تعزيز آلية تثبيت التدفقات الميزانية المتأتمية من عائدات الغاز والتعدين، مع الامتثال لأفضل الممارسات الدولية من حيث الشفافية وإدارة أموال المدخرات. كما سيتم تنفيذ تدابير لتعزيز قاعدة تهدة تقلبات الإيرادات من هذه الموارد، من أجل ضمان اتباع نهج حصيف ومسؤول في استخدام الإيرادات الاستخراجية.

وفي الوقت نفسه، ستجري موريتانيا تقييماً معمقاً للصندوق الوطني للإيرادات الهيدروكربونية لتحديد ما إذا كان بإمكانه إدارة التدفقات المالية والأصول الأكبر حجماً بفعالية. وقد وافقت السلطات المختصة على سياسة الاستثمار الجديدة للصندوق الوطني للإيرادات الهيدروكربونية التي اعتمدها اللجنة الاستشارية للاستثمار في اجتماعها الأخير في يناير 2024. ولضمان الشفافية، سيتم نشر التقارير الشهرية وعرضها على اللجنة الاستشارية للاستثمار في اجتماعاتها الدورية.

وباختصار، تُظهر هذه المبادرات التزام بلادنا بالإدارة الصارمة والمستدامة للإيرادات من قطاع الصناعات الاستخراجية، مع ضمان أن يكون صندوق الثروة السيادية على مستوى تحديات التدفقات المالية الأكبر. وتظل السلطات ملتزمة بأفضل الممارسات في مجال الشفافية والحوكمة والمساءلة المالية.

2.2. إطار سياسة الديون 2024-2026

أ- أهداف استراتيجية إدارة الدين العام

إن استراتيجية إدارة الدين هي سيناريو للتمويل الخارجي والمحلي تعتزم الحكومة تنفيذه على المدى المتوسط لتحقيق التركيبة المنشودة لمحفظه الدين العام التي تعكس توجهاتها من حيث التكلفة والمخاطر. وتتوافق هذه التوجهات مع الأهداف المتعددة لإدارة الدين العام.

ويتمثل الهدف الرئيسي لإدارة الدين في تمكين الحكومة من تغطية احتياجاتها التمويلية بأقل تكلفة ومخاطر، مع ضمان الحفاظ على القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل. ومن خلال هذه العملية، قد تسعى الحكومة أيضاً إلى تطوير سوق الأوراق المالية العامة أو غيرها من الأهداف المتعلقة بإدارة الدين.

في النهج الحالي الذي تتبعه موريتانيا، تتمثل الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية متوسطة الأجل 2024-2026 في:
- تلبية احتياجات الدولة التمويلية والتزامات السداد المستقبلية بأقل تكلفة ممكنة على المدى الطويل، مع تقليل المخاطر المرتبطة بالمدىونية؛

- تشجيع تطوير سوق الأوراق المالية العامة؛ و
- تشجيع تعبئة التمويل الميسر مع اللجوء المدروس إلى الديون التجارية.
وستُستكمل هذه الأهداف الاستراتيجية بأهداف محددة تتعلق بتحسين إدارة المخاطر استناداً إلى تحليل محفظة الدين العام في نهاية عام 2023.

ب- نطاق استراتيجية إدارة الدين العام

وفي إطار هذه الاستراتيجية، يتم تعريف الديون المحلية والديون الخارجية على أساس العملة المقومة بها. الدين المحلي هو الدين المقوم بالعملة الوطنية الأوقية والدين الخارجي هو الدين المقوم بالعملة الأجنبية.

والديون التي تؤخذ في الاعتبار في هذه الاستراتيجية هي في الأساس ديون الإدارة المركزية، بما في ذلك ديون الدولة المستحقة للبنك المركزي والديون الخارجية التي قام البنك المركزي بإعادة تحويلها إلى الخزينة، مثل ودائع صندوق التنمية السعودي والتسهيلات الائتمانية الموسع لصندوق النقد الدولي. كما تم إدراج الدين المستحق لصندوق خليفة لتطوير المشاريع، وهو دين أعادت الحكومة الموريتانية تحويله إلى المؤسسات المالية، ضمن محفظة الدين العام. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مخصصات حقوق السحب الخاصة غير مدرجة في الديون المستحقة، في حين أن الفوائد الناشئة عنها مدرجة في الفوائد على الديون.

ويرجع هذا النهج المبسط أساساً إلى صعوبة جمع كل البيانات المتعلقة بالالتزامات الطارئة الأخرى. ومع ذلك، سيجري توسيع نطاق استراتيجية إدارة الديون كلما توافرت المعلومات وعندما تسمح الترتيبات المؤسسية بتطبيق استراتيجية أوسع وأشمل.

3. توقعات الموارد 2027-2024

وفقاً للتوقعات الاقتصادية الكلية والاستراتيجية الميزانية للفترة 2024-2027، من المتوقع أن تسجل إيرادات الدولة تحسناً ملحوظاً بنسبة 6.78٪ في المتوسط. وتأتي هذه الزيادة في إطار استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى زيادة كفاءة تعبئة الإيرادات العامة.

3-1- الموارد المحلية 2027-2024

تشير التقديرات إلى أن الإيرادات الضريبية ستتمتع بمتوسط 8.32٪ خلال هذه الفترة، مدفوعة ب:

- الضرائب على السلع والخدمات، والتي ينبغي أن تزيد بنسبة 13.36٪ سنوياً وذلك بعد دمج رسم على الكربون ابتداء من سنة 2025؛

- الرسوم الجمركية والضرائب على التجارة الدولية، بمتوسط نمو سنوي يبلغ 10.06٪؛

- الضرائب على الدخل والأرباح، والتي سترتفع بنسبة 3.38٪ سنوياً.

من المتوقع أن يصل العبء الضريبي، معبراً عنه كنسبة مئوية للإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، إلى 15.94٪ في عام 2024 و 16.44٪ في عام 2026 و 16.77٪ في سنة 2027. ويرتبط هذا التحسين المتوقع بالإصلاحات الضريبية الجارية، والتي تهدف إلى زيادة الإيرادات الضريبية وتحديث أنظمة تحصيل الضرائب من خلال مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وهو ما يعزز بيئة اقتصادية أكثر إنصافاً.

بالإضافة إلى ذلك، ستستمر حصة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات خارج المنح في الارتفاع، من 69.58٪ في سنة 2024 إلى 70.74٪ في سنة 2027.

ومع ذلك، ستشهد الإيرادات غير الضريبية مسارا تصاعديا ابتداء من سنة 2026 ، حيث ستنقل من 26.87 مليار أوقية إلى 31.49 مليار أوقية في عام 2027 عاكسة بذلك الظرفية العامة المتوقعة للاقتصاد الوطني.

جدول 7: تطور إجمالي الإيرادات 2027-2024

2027	2026	2025	2024	مليار أوقية جديدة
127,05	118,89	110,50	104,36	إجمالي الإيرادات والتبرعات (بما في ذلك عائدات النفط)
123,15	114,99	107,90	102,28	الإيرادات العامة (باستثناء النفط غير المالي)
85,57	78,27	72,23	67,34	الإيرادات الضريبية
25,01	23,71	22,88	22,65	بما في ذلك الضرائب على الدخل والأرباح
43,05	38,12	34,54	29,58	بما في ذلك الضرائب على السلع والخدمات
15,00	14,09	12,51	11,26	بما في ذلك الضرائب على التجارة الدولية
2,50	2,35	2,30	3,85	منها الإيرادات الضريبية الأخرى
31,49	28,71	26,87	27,36	الإيرادات غير الضريبية
8,50	7,75	7,56	7,57	إيرادات الصيد
3,80	3,10	2,86	3,15	إيرادات التعدين
7,71	7,41	7,37	7,4	توزيعات الأرباح والإتاوات من الشركات العامة
6,20	5,74	5,41	5,48	حسابات خاصة
1,83	1,71	1,17	1,19	إيرادات رأس المال
3,45	3,00	2,50	2,57	أخرى
6,09	8,00	8,80	7,59	التبرعات
4,78	6,69	7,27	6,86	المشاريع
1,31	1,31	1,53	0,73	دعم الميزانية
3,90	3,90	2,60	2,08	عائدات النفط
2,90	2,90	1,60		بما في ذلك حقل السلحفاة الكبير

في عام 2024، ستمثل الإيرادات من الصناعات الاستخراجية 14.19% من إجمالي إيرادات الميزانية. وستنخفض هذه النسبة إلى 12.27% في عام 2025 قبل أن ترتفع إلى 13.26% في عام 2027.

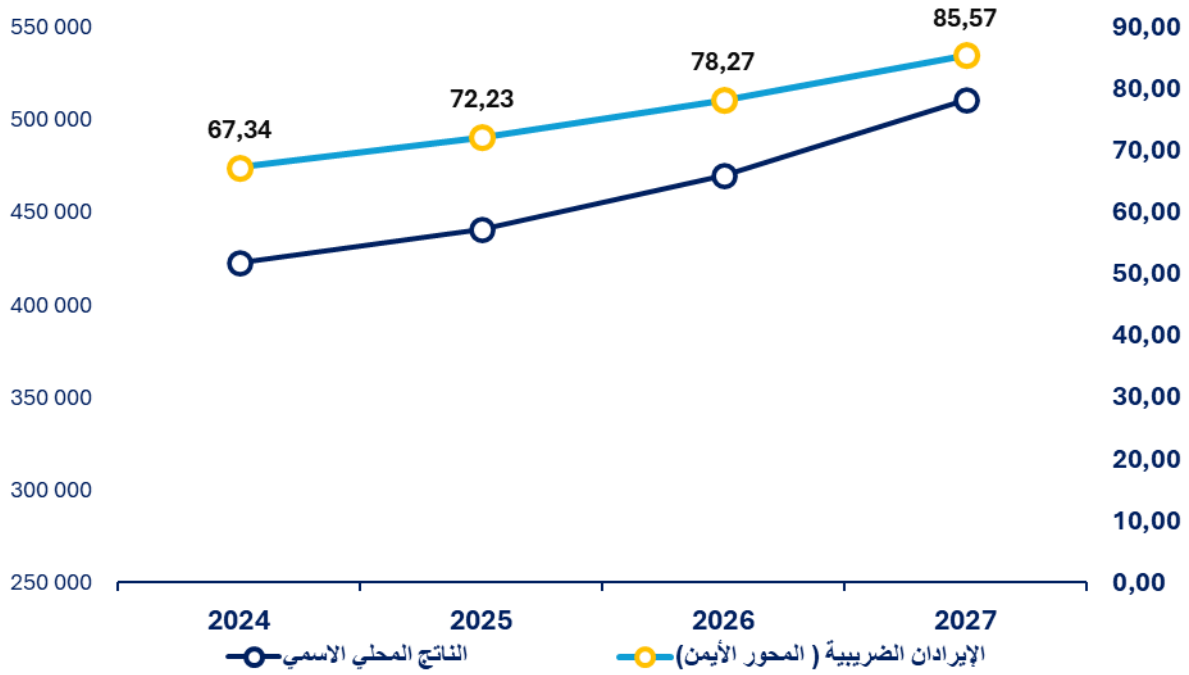
وتعزى هذه الزيادة في الإيرادات الاستخراجية بشكل أساسي إلى بدء الإيرادات الناتجة عن استغلال موارد الغاز، والتي من المتوقع أن تبدأ أولى إيراداتها اعتباراً من عام 2025 فصاعداً. ويعكس هذا التطور الأهمية المتزايدة للقطاع الاستخراجي في هيكل المالية العامة، لا سيما من خلال تنويع مصادر الإيرادات المرتبطة ببدء الإنتاج من حقل السلحفاة الكبير أحميم.

جدول 8: الإيرادات الاستخراجية والعائدات غير الاستخراجية (2027-2024) بمليارات الأوقية

2027	2026	2025	2024	إيرادات الميزانية / السنة
16,85	15,94	13,56	14,81	الإيرادات الاستخراجية بمليارات الأوقية
104,11	94,95	88,14	81,96	الإيرادات غير الاستخراجية بمليارات الأوقية
6,09	8,00	8,80	7,59	الهبات

يبدو أن الإيرادات الضريبية سوف تتماشى مع المسار العام لمجاميع الاقتصاد الكلي. ويبين هذا التطور مدى تفاعل هذه الإيرادات مع ديناميكيات السياق الاقتصادي، مما يعكس حساسيتها للتغيرات في وضعية الاقتصاد الوطني

رسم توضيحي 11: تطور الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الخام 2024-2027



2-3- الموارد الخارجية 2024-2027

يظهر تحليل مكونات الإيرادات الخارجية زيادة معتدلة في التمويلات الخارجية حتى عام 2025، مع ارتفاع في المنح المخصصة للمشاريع والدعم المالي للميزانية، قبل حدوث انخفاض كبير ابتداءً من عام 2026، وخاصة فيما يتعلق بمنح المشاريع (-28.54% في عام 2027). تشير هذه الاتجاهات إلى أن البلاد لن تتمكن من الاعتماد على زيادة مستمرة في الموارد الخارجية، خاصة بسبب عدم أهليتها للحصول على منح من وكالة التنمية الدولية (IDA).

ولمواجهة هذه الوضعية، سيتم تبني وتنفيذ سياسة تعبئة الإيرادات المحلية من خلال مراجعة قانون الضرائب وقانون الاستثمار، وهي من بين القرارات التي تم الإعلان عنها مسبقاً في السياسة العامة للحكومة. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز كفاءة تحصيل الضرائب، وتنويع الاقتصاد نحو القطاعات غير الاستخراجية، وتحسين استغلال الموارد الطبيعية.

جدول 9: الأغلفة التقديرية للموارد الخارجية للفترة 2024-2027

2027	2026	2025	2024	مليار أوقية جديدة
------	------	------	------	-------------------

4,78	6,69	7,27	6,86	تبرعات المشاريع
1,31	1,31	1,53	0,73	دعم الميزانية
6,09	8,00	8,80	7,59	المجموع

4. توقعات النفقات 2027-2024

1-4 تطور إجمالي النفقات

يُظهر تطور إجمالي النفقات اتجاهًا تصاعدياً، على الرغم من أن متوسط معدل النمو أقل بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة. من عام 2024 إلى 2027، من المتوقع أن يرتفع حجم النفقات الإجمالية بمعدل متوسط يبلغ 7.56%، مقارنة بمعدل أعلى بكثير بلغ 18.4% تم تسجيله خلال الفترة من 2020 إلى 2023. ويعكس هذا الاعتدال في نمو الإنفاق السياسات الرامية إلى السيطرة على الزيادة السريعة في النفقات الجارية خلال سنوات جائحة COVID-19، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية في العام الماضي.

من المتوقع أيضاً أن يرتفع الإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من 25.50% في عام 2024 إلى 26.40% في عام 2027.

وسوف تتباطأ هذه الزيادة بسبب تطور الإنفاق الجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والذي سينقل من 15.53% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 13.81% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2027 مما يعكس سياسة الميزانية المذكورة سابقاً. ومن ناحية أخرى، سيستمر الإنفاق الاستثماري في تحقيق مكاسب، حيث سيرتفع من 9.98% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 12.59% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2027، تنفيذاً للسياسة الجديدة للحكومة و التي تهدف إلى تكثيف الاستثمار في مجال البنية التحتية.

جدول 10: تطور النفقات 2027-2024

2027	2026	2025	2024	إجمالي النفقات/السنة
134,01	123,49	116,87	107,72	الإنفاق العام
70,10	66,49	65,68	65,58	النفقات الجارية
29,50	28,20	27,13	25,81	الأجور والرواتب
12,90	12,26	12,02	12,17	السلع والخدمات
13,00	13,25	14,00	15,61	التحويلات الجارية
6,50	5,04	4,62	4,14	الفوائد على الدين العام
2,00	2,00	2,50	2,37	الاحتياطات المشتركة

6,20	5,74	5,41	5,48	الحسابات الخاصة
63,91	57,00	51,19	42,14	النفقات الرأسمالية وصافي القروض
17,91	14,00	11,49	10,6	الاستثمارات الممولة من الخارج
46,00	43,00	39,70	31,54	الاستثمارات الممولة محليا

4-1-1-1-4 تطور النفقات الجارية

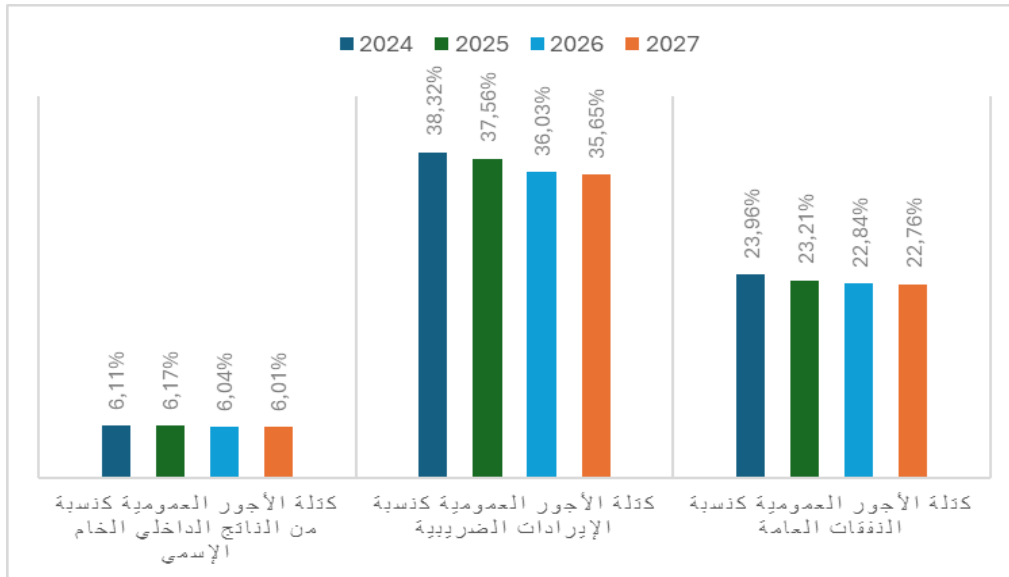
من المتوقع أن تسجل النفقات الجارية نمواً متوسطاً بمعدل نمو يبلغ 2.27% خلال الفترة 2024-2027، مقارنةً بـ +19% خلال الفترة 2023-2020. ويُعزى هذا التباطؤ المتوقع في متوسط معدل النمو في التحويلات الجارية، والذي من المتوقع أن يكون حوالي -5.86% خلال الفترة 2024-2027، مقارنةً بـ 45.9% خلال الفترة 2023-2020.

4-1-1-1-4-1-1-1-4 رواتب وأجور

بعد زيادة بنسبة 18.4% في عام 2023، نتيجة للزيادة الأخيرة التي تم إقرارها بمناسبة الاحتفال بالذكرى 62 للاستقلال الوطني، سيستقر معدل زيادة الأجور في عام 2024 مع معدل نمو قدره 3.5% ومتوسط زيادة قدره 5.74% خلال الفترة 2025-2027.

ستمثل كتلة الأجور في القطاع العام في المتوسط 36.89% من الإيرادات الضريبية و23.19% من الإنفاق العام خلال سنوات 2024-2027.

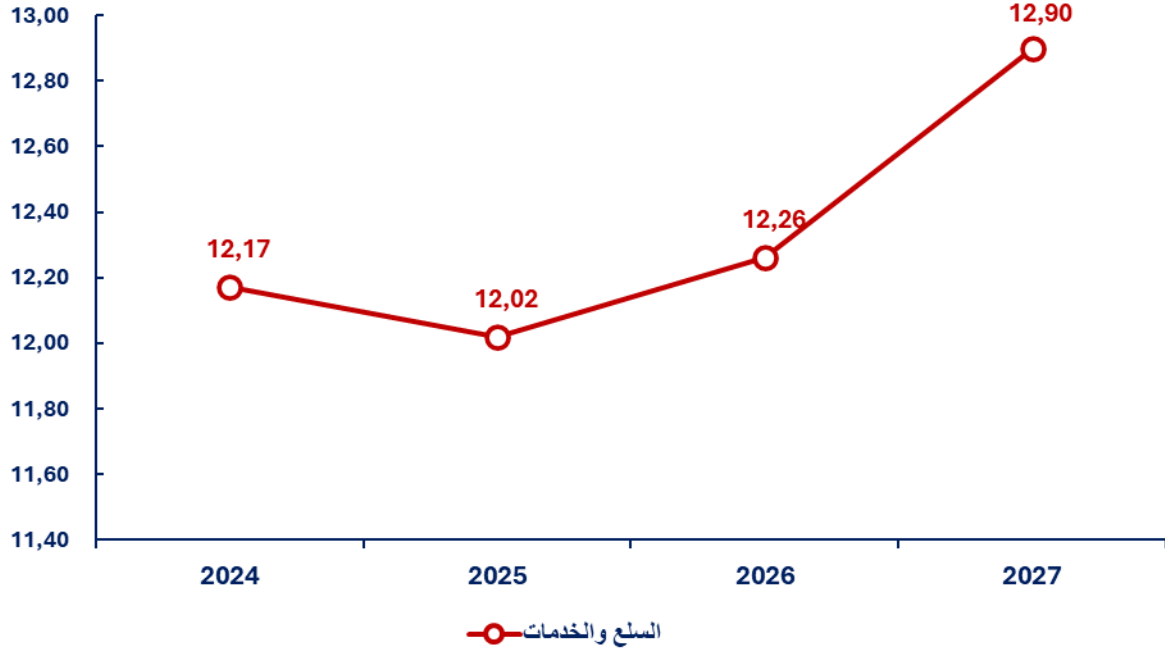
رسم توضيحي 12: نسب رئيسة لكتلة الرواتب العامة 2023-2026



4-1-1-1-4-2-1-1-4 النفقات على السلع والخدمات

ستشهد نفقات السلع والخدمات ارتفاعاً معتدلاً بمعدل 1.99% خلال الفترة 2024-2026 مقارنةً بـ +14.3% المسجلة في الفترة 2023-2020. يعكس هذا الاتجاه السياسة التي تهدف إلى إعادة توجيه الأموال العامة نحو الاستثمار.

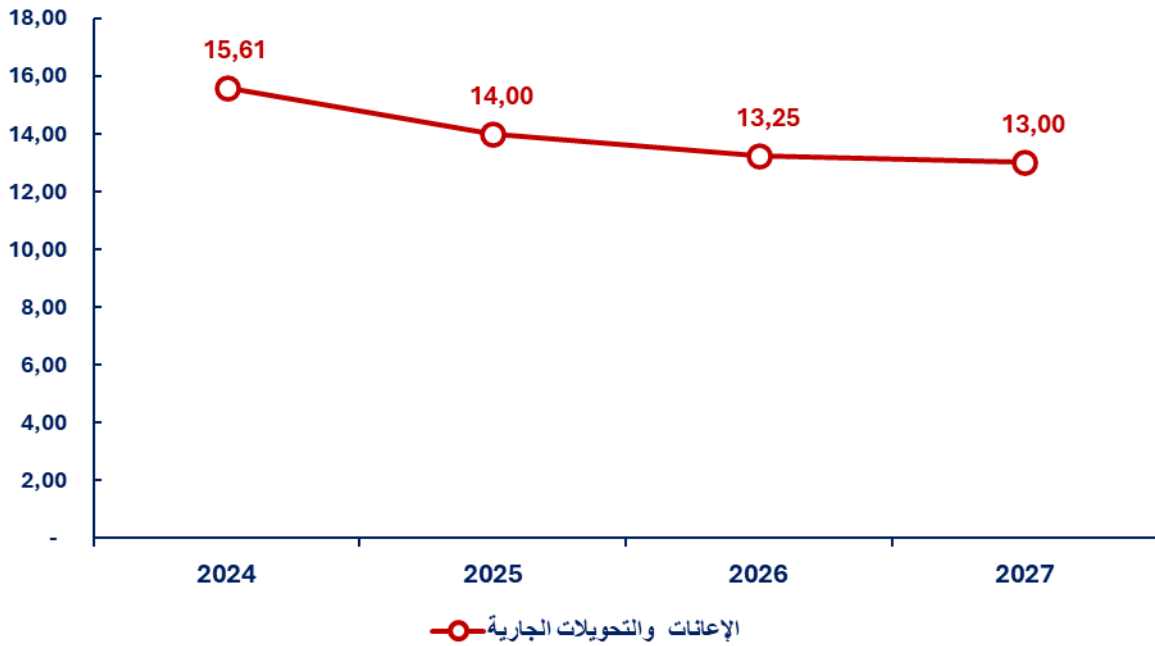
رسم توضيحي 13: تطور السلع والخدمات 2023-2026



3-1-1-4- الإعانات والتحويلات الجارية

تماشياً مع سياسة ضبط النفقات الجارية، سيستمر تخفيض الإعانات والتحويلات.

رسم توضيحي 14: تطور الإعانات والتحويلات الجارية



4-1-1-4-4 فوائد الديون

سيشهد تطور الأعباء المرتبطة بفوائد الدين استقرارا في حدود 4,75 مليارات أوقية خلال الفترة 2024-2027. كما سترتفع نسبة الفائدة على الدين إلى الإيرادات الضريبية من 6.14% في عام 2024 إلى 7.60% في عام 2027..

جدول 11: نسب الديون 2026-2023

2027	2026	2025	2024	
5,12%	4,24%	4,18%	3,96%	فوائد الديون (% من إجمالي الإيرادات والتبرعات (بما في ذلك عائدات النفط)
4,85%	4,08%	3,95%	3,84%	فوائد الدين (% من الإنفاق العام)
7,60%	6,43%	6,40%	6,14%	فوائد الدين (% من إيرادات الضرائب)
1,27%	1,07%	1,05%	0,98%	فوائد الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)

4-1-1-4-2 نفقات رأس المال

من المتوقع أن تسجل نفقات التجهيز والقروض الصافية زيادة بنسبة 51,68% خلال الفترة 2024-2027، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الاستثمارات الممولة من الموارد الخارجية، والتي تظهر معدل نمو قدره 69,07%، مقابل 45,84% لتلك الممولة من الموارد الداخلية. ستمثل الاستثمارات الممولة من الموارد الداخلية في المتوسط حوالي 74,96% من إجمالي النفقات الرأسمالية خلال نفس الفترة.

أ-توزيع ميزانية برامج الاستثمار العام (2025-2027) حسب القطاعات الفرعية الممولة من ميزانية الدولة

جدول 12: توزيع الاستثمارات العمومية (2025-2027) الممولة من ميزانية الدولة

القطاع	القطاع الفرعي	برمجة 2025 (مليون أوقية)	برمجة 2026 (مليون أوقية)	برمجة 2027 (مليون أوقية)
التنمية الريفية	الزراعة	2 639,01	3 057,29	4 469,29
	التنمية الحيوانية	434,80	415,72	460,72
	البيئة	127,00	150,70	154,00
	الهندسة الريفية	641,00	500,00	-
	المياه الرعوية في الوسط الريفي	1 027,30	2 286,67	2 484,67

450,00	415,00	415,00	البحث/التدريب/التعميم	
8 018,68	6 825,38	5 284,11	مجموع التنمية الريفية	
5,00	15,00	14,50	الصناعة التقليدية	التنمية الصناعية
72,00	72,00	40,00	التجارة	
2 260,50	2 533,50	2 930,06	الطاقة	
50,00	50,00	20,00	الصناعة	
300,00	300,00	204,33	المعادن باستثناء اسنيم	
1 548,00	1 611,00	1 562,51	الصيد	
-	-	29,00	السياحة	
4 235,50	4 581,50	4 800,40	مجموع التنمية الصناعية	
6 263,00	6 197,93	5 721,02	الإسكان /التنمية الحضري / النقل	التنمية الإقليمي
3 125,00	2 607,00	3 354,75	المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية	
310,00	222,00	179,94	معلومة	
250,00	200,00	180,00	البنية التحتية للمطار	
250,00	150,00	80,98	البنية التحتية للميناء	
6 115,00	5 900,00	5 504,84	البنية التحتية للطرق	
77,50	77,50	25,50	الاتصالات	
16 390,50	15 354,43	15 047,03	مجموع التنمية الإقليمية	
-	7,67	18,28	الثقافة	الموارد البشرية
929,24	836,24	639,97	التعليم	
700,00	620,00	595,30	التشغيل	

69,99	79,99	128,15	الشباب والرياضة	
96,00	91,00	74,10	العدالة	
1 010,94	1 000,95	971,88	الصحة والشؤون الاجتماعية	
2 806,17	2 635,85	2 427,68	مجموع الموارد البشرية	
5 183,47	4 770,47	4 936,57	دعم الإدارة	التنمية المؤسسية
33,00	33,00	24,17	دعم القطاع الخاص	
5 216,47	4 803,47	4 960,74	مجموع التنمية المؤسسية	
9 332,68	8 799,37	7 180,11	مشاريع متعددة القطاعات	مشاريع متعددة القطاعات
9 332,68	8 799,37	7 180,11	مجموع المشاريع متعددة القطاعات	
46 000,00	43 000,00	39 700,07	المجموع العام	

ب- توزيع ميزانية برامج الاستثمار العام (2025-2027) حسب القطاعات الفرعية الممولة عن طريق القروض

جدول 13: توزيع الاستثمارات العمومية (2025-2027) الممولة خارجيا

القطاع	القطاع الفرعي	برمجة 2025 (مليون اوقية)	برمجة 2026 (مليون اوقية)	برمجة 2027 (مليون اوقية)
التنمية الريفية	الزراعة	811,40	585,00	418,00
	التنمية الحيوانية	433,01	700,00	393,00
	البيئة	174,81	120,00	120,00

			المياه الرعوية في الوسط الريفي	
416,67	316,67	190,00		
1 347,67	1 721,67	1 609,22	مجموع التنمية الريفية	
4 057,76	1 657,76	542,04	الطاقة	التنمية الصناعية
-	-	15,20	المعادن باستثناء اسنيم	
114,26	453,41	283,51	الصيد	
4 172,02	2 111,17	840,75	مجموع التنمية الصناعية	
-	-	40,55	الإسكان/ التنمية الحضرية/الإسكان	
6 752,67	4 111,53	2 888,84	المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية	تهيئة المجال
-	-	256,00	البنية التحتية المينائية	
-	680,81	491,40	البنية التحتية للطرق	
450,00	350,00	281,00	الاتصالات	
7 202,67	5 142,34	3 957,79	مجموع تهيئة المجال	
1 694,48	1 244,48	782,48	التعليم	الموارد البشرية
-	375,60	480,83	التشغيل	
125,00	200,00	160,00	الشباب والرياضة	

			العدالة	
-	95,33	60,00		
727,60	706,00	1 226,85	الصحة والشؤون الاجتماعية	
2 547,08	2 621,41	2 710,16	مجموع الموارد البشرية	
435,20	340,88	283,54	دعم الإدارة	التنمية المؤسسية
435,20	340,88	283,54	مجموع التنمية المؤسسية	
2 208,63	2 062,53	2 088,54	مشاريع متعددة القطاعات	مشاريع متعددة القطاعات
2 208,63	2 062,53	2 088,54	مجموع المشاريع متعددة القطاعات	
17 913,27	14 000,00	11 490,00	المجموع العام	

جدول 14: نسب النفقات الرأسمالية 2024-2027

2027	2026	2025	2024	
47,7%	46,2%	43,8%	39,10%	النفقات وصافي القروض كنسبة مئوية من إجمالي النفقات
12,5%	12,1%	11,6%	10,10%	النفقات وصافي الإفراض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

5- توقع رصيد الميزانية وتمويله

1.5 التوازن المالي

من المتوقع أن ينتقل الرصيد الأولي غير الاستخراجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة أعلاه من -3.37% في عام 2024 إلى -3.41% في عام 2027. يعكس هذا الاتجاه رغبة الحكومة في استقرار الدين العام على المدى المتوسط.

ويتوقع أن يتدهور بشكل طفيف الرصيد الكلي الميزانوي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2024-2027، حيث سيرتفع من -0.81% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى -1.37 في عام 2027.

جدول 15: أرصدة الميزانية بمليارات الأوقية 2024-2027

2027	2026	2025	2024	
-17,32	-15,51	-15,31	-14,03	الرصيد الأولي غير الاستخراجي
-3,39%	-3,30%	-3,47%	-3,32%	نسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
-6,97	-4,61	-6,37	-3,36	التوازن العام (العجز -)
-1,36%	-0,98%	-1,44%	-1,12%	نسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

2.5 طرق التمويل

على مدى السنوات الثلاث المقبلة، من المتوقع أن تزداد احتياجات التمويل للدولة بشكل كبير، وذلك بشكل رئيسي بسبب المدفوعات المرتبطة بخدمات الدين، ولا سيما الدين الخارجي. سيتطلب هذا الوضع تخطيطاً صارماً واستخدام مصادر تمويل مختلفة لضمان الاستقرار المالي للبلاد.

في الواقع، ستزداد احتياجات التمويل للدولة بنسبة 35%، حيث ستنقل من 14 مليار أوقية في عام 2025 إلى 24,93 مليار أوقية في عام 2027. لتلبية هذه المتطلبات، تعزم الدولة اللجوء إلى القروض الخارجية (قروض المشاريع)، وإصدارات سندات الخزنة، والقروض الميزانية (صندوق النقد الدولي - FRD و البنك الدولي - IDA).

أ- احتياجات تمويل الدولة

تشمل احتياجات تمويل العجز في الميزانية وخدمات الدين والإيرادات النفطية المحولة إلى الصندوق الوطني لعائدات المحروقات (FNRH). فمن المتوقع أن يرتفع العجز في الميزانية خلال السنوات الثلاث المقبلة، لينتقل من 6,36 مليار أوقية سنة 2026 ليصل إلى 6,96 مليار أوقية سنة 2027 مع انخفاض سنة 2026 مسجلاً 4,61 مليار أوقية .

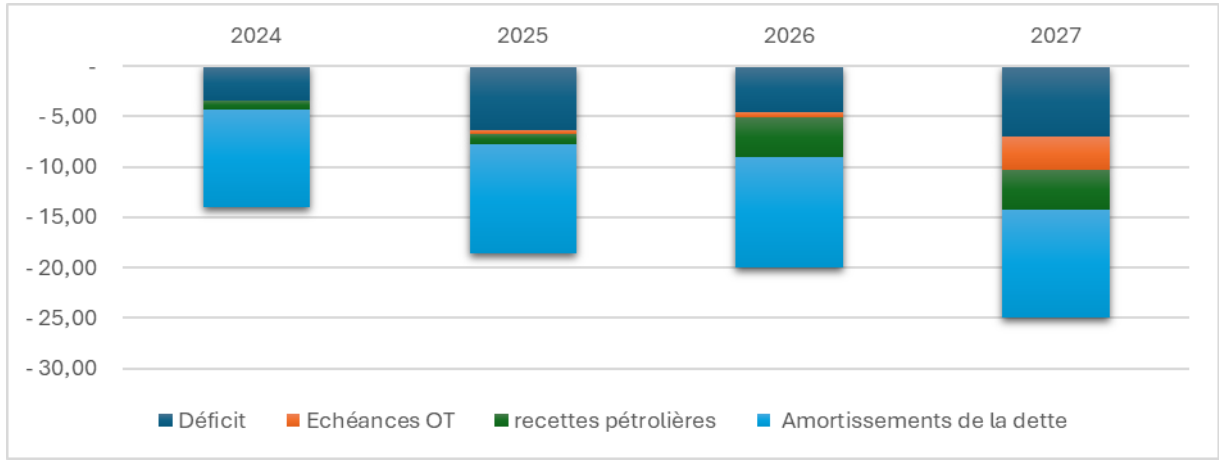
من المتوقع أن تصل إيرادات المحروقات، المودعة في حساب الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لدى بنك فرنسا، إلى 1 مليار أوقية سنة 2025 و 3,9 مليار أوقية سنتي 2026 و 2027.

وتعتمد هذه الزيادة المتوقعة على فرضية أن الإيرادات غير الجبائية المتأتية من حقل آحميم سيتم دفعها في حساب الصندوق الوطني للمحروقات ابتداء من سنة 2026.

تمثل خدمات الدين، بما في ذلك الديون الداخلية والخارجية، الجزء الأكبر من احتياجات التمويل. بين عامي 2025 و 2027، من المتوقع أن ترتفع من 11,16 مليار أوقية إلى 14,07 مليار أوقية. ويرجع ذلك أساساً إلى إصدارات سندات الخزينة، التي تتراوح آجالها حتى ثلاث سنوات، والتي تهدف إلى تطوير السوق المحلية وتنويع أدوات الدين الداخلي.

رسم توضيحي 15: حاجة التمويل 2024-2027

إهلاك الدين
إيرادات نفطية
أجل أدونات الخزينة
العجز



ب- موارد تمويل الدولة

لتلبية هذه الاحتياجات، تخطط الدولة للاعتماد بشكل أساسي على مصادر التمويل التقليدية، مثل القروض الميسرة من المانحين الدوليين. من المتوقع أن تشهد هذه القروض نموًا كبيرًا بين عامي 2025 و2027، حيث ستزداد من 4.22 مليار أوقية جديدة إلى 13.13 مليار أوقية جديدة. بالتوازي مع ذلك، وللحفاظ على سوق محلية نشطة وتقليل التعرض لمخاطر العملات، ستزيد إصدارات السندات العامة من 6,05 مليار أوقية جديدة إلى 7,73 مليار أوقية جديدة خلال نفس الفترة. وسيعمل هذا النهج أيضًا على تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، والتي تؤثر بشكل كبير على مستوى الدين.

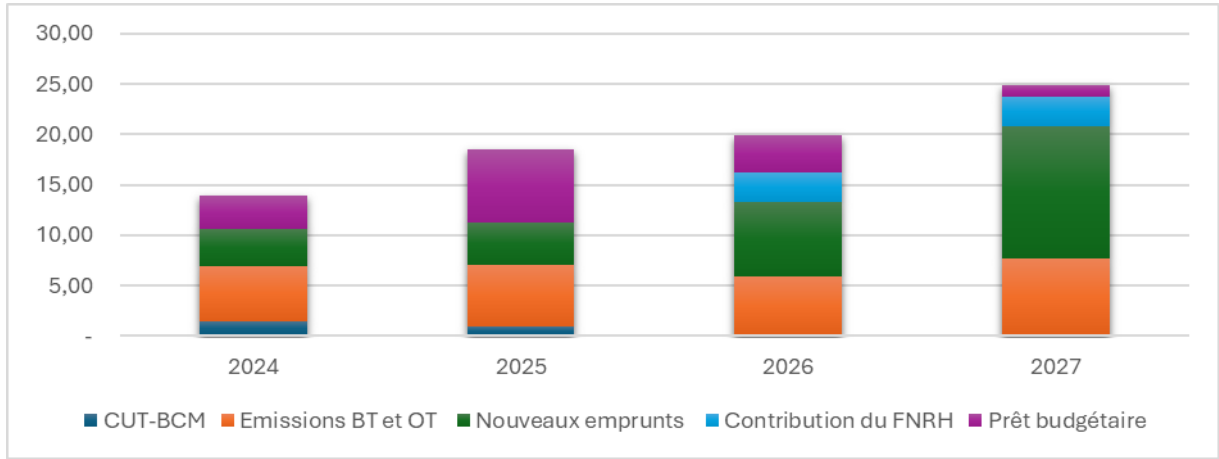
كما ستلعب القروض الميزانية الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي في إطار "تسهيل الصمود والاستدامة" (FRD) ومن قبل البنك الدولي (IDA) دورًا مهمًا، خاصة في عام 2025، بمبلغ مقدر قدره 7.26 مليار أوقية جديدة، قبل أن يتراجع إلى 1.17 مليار أوقية جديدة في عام 2027.

بفضل هذه المصادر المختلفة للتمويل، سيكون اللجوء إلى السيولة المتاحة في البنك المركزي الموريتاني (BCM) محدودًا، مما سيمكن الخزينة العامة من تكوين احتياطي نقدي كافٍ لمواجهة النفقات غير المتوقعة والإلزامية.

إن زيادة احتياجات تمويل الدولة في السنوات المقبلة تتطلب إدارة مالية حذرة وتنويع مصادر التمويل. من خلال الجمع الفعال بين القروض الخارجية وإصدارات سندات الخزينة والقروض الميزانية، ستكون الدولة قادرة على تلبية التزاماتها المالية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

رسم توضيحي 16: موارد تمويل الدولة 2024-2027

حساب الخزينة لدى البنك المركزي
إصدار سندات لخزينة
قروض جديدة
قرض ميزانوي



جدول 16: التمويل 2025-2027

2027	2026	2025	التمويل
6,96	4,61	6,39	تمويل إجمالي
4,39	5,48	6,65	تمويل داخلي
4,23	5,35	6,00	تمويل مصرفي
		1,00	حساب الخزينة لدى البنك المركزي
4,23	5,35	5,00	مصارف تجارية
3,73	2,85	2,00	سندات خزينة مصرفية
0,50	2,50	3,00	سندات خزينة مصرفية اسلامية
0,16	0,13	0,65	تمويل غير مصرفي (سندات خزينة غير مصرفية)
2,57	-0,87	0,29-	تمويل خارجي
1,00-	1,00-	1,00-	حساب النفط الصافي
3,90-	3,90-	1,00-	إيرادات نفطية
2,90	2,90		مساهمة الصندوق الوطني للمحروقات
2,40	3,65-	-6,54	قروض خارجية
13,13	7,31	4,22	قروض جديدة
-10,73	-10,96	-10,76	إهلاك الدين
			تمويل خارجي خاص
1,17	3,78	7,26	قرض ميزانوي ص ن د

الفصل الرابع: إطار النفقات العام على المدى المتوسط 2025-2027

1. مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026 وإطار 2025-2027

1.1 تطور المجاميع

تحليل تطور المجاميع بين (إطار النفقات على المدى المتوسط 2024-2026) و (إطار النفقات على المدى المتوسط 2025-2027) يكشف عن عدة اتجاهات ملحوظة. في عام 2024، ارتفع الفارق في توقع الرواتب بنسبة 3,76%، و7,87% في عام 2025، و7,43% في عام 2026. تعكس هذه الاتجاهات الدعم المتوقع في القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة. بالنسبة للسلع والخدمات، لوحظ انخفاض متوسط الفرق بنسبة 3,20% خلال الفترة 2024-2026، مما يدل على السياسة المتبعة للسيطرة على نفقات الدولة. فيما يتعلق بفارق لتحويلات، فقد أظهرت ارتفاعاً متوسطاً بنسبة 5,64% خلال نفس الفترة. من ناحية أخرى، يظهر الفرق في الاستثمار بين التوقعين تطوراً كبيراً، إذ وصل في عامي 2025 و2026 على التوالي إلى 16,61% و31,31%، وهو ما يعكس البرنامج الحكومي الجديد الهادف إلى الاستثمار بكثافة في البنية التحتية..

جدول 17: مقارنة بين إطار النفقات-العام على المدى المتوسط 2024-2026 وإطار النفقات-العام على المدى المتوسط 2025-2027 (مليار أوقية)

الجزء	2024	2025	2026	2027
إطار النفقات-العام على المدى المتوسط 2024-2026	أجور	24,87	25,15	26,25
	سلع وخدمات	12,80	12,48	12,39
	دعم وتحويلات	15,50	13,60	11,70
	استثمار	43,42	43,90	43,41
إطار النفقات-العام على المدى المتوسط 2025-2027	أجور	25,81	27,13	28,20
	سلع وخدمات	12,17	12,02	12,26
	دعم وتحويلات	15,61	14,00	13,25
	استثمار	42,14	51,19	57,00
تطور	أجور	3,76%	7,87%	7,43%
	سلع وخدمات	-4,91%	-3,66%	-1,02%
	دعم وتحويلات	0,73%	2,94%	13,25%
	استثمار	-2,96%	16,61%	31,31%

1-2- الأغلفة الميزانية حسب القطاعات

ستحدد الأطر الميزانية لجزء التشغيل استناداً إلى سياسة ثابتة لأن مختلف الوزارات تصدر بعد سياساتها القطاعية الجديدة من حيث الميزانية. أما بالنسبة للاستثمارات، فقد تم بالفعل توزيعها على توزيع الاستثمارات العمومية للإدارة المركزية 2025-2027.

جدول 18: الأغلفة الميزانية حسب القطاعات

رقم الباب	رقم الجزء	عنوان الباب	2025	2026	2027
1		رئاسة الجمهورية	296 567 982	305 747 470	322 611 397
	1	أجور العمال	123 829 856	128 713 673	134 647 282
	2	النفقات على السلع والخدمات	168 933 476	172 312 146	181 256 079
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	762 500	721 652	708 036
	6	نفقات الاستثمار	3 042 150	4 000 000	6 000 000
2		الإمامة العامة لرئاسة الجمهورية	139 750 129	140 430 783	145 281 567
	1	أجور العمال	21 630 000	22 483 081	23 519 536

89 769 031	85 339 452	83 666 129	النفقات على السلع والخدمات	2	
31 993 000	32 608 250	34 454 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
482 852 005	477 260 795	482 460 887	الوزارة الأولى		3
102 656 338	98 132 499	94 409 032	أجور العمال	1	
119 380 591	113 489 853	111 264 562	النفقات على السلع والخدمات	2	
250 815 076	255 638 442	270 108 543	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
10 000 000	10 000 000	6 678 750	نفقات الاستثمار	6	
529 458 407	503 332 713	501 863 444	الجمعية الوطنية		5
529 458 407	503 332 713	501 863 444	النفقات على السلع والخدمات	2	
24 838 382	23 612 752	23 149 757	المجلس الدستوري		7
24 838 382	23 612 752	23 149 757	النفقات على السلع والخدمات	2	
126 371 287	121 595 142	112 305 421	محكمة الحسابات		8
90 339 127	86 358 080	83 081 373	أجور العمال	1	
18 334 030	17 429 352	17 087 600	النفقات على السلع والخدمات	2	
5 698 130	5 807 710	6 136 448	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
12 000 000	12 000 000	6 000 000	نفقات الاستثمار	6	
870 600 368	838 264 323	745 837 720	الوزارة المكلفة بالأمانة العامة للحكومة		9
75 456 846	72 131 629	69 394 720	أجور العمال	1	
591 073 213	561 907 186	550 889 398	النفقات على السلع والخدمات	2	
8 070 309	8 225 507	8 691 102	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
196 000 000	196 000 000	116 862 500	نفقات الاستثمار	6	
12 644 582 411	12 010 031 761	11 849 753 534	وزارة الدفاع الوطني وشؤون التقاعدين وأولاد الشهداء		10
5 311 253 154	5 077 197 930	4 884 552 477	أجور العمال	1	
934 993 574	888 857 077	871 428 507	النفقات على السلع والخدمات	2	
1 333 335 683	1 358 976 754	1 435 899 966	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
5 065 000 000	4 685 000 000	4 657 872 584	نفقات الاستثمار	6	
1 922 020 164	1 845 064 648	1 808 572 920	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج		11
851 960 348	814 416 333	783 514 720	أجور العمال	1	
833 298 686	792 180 241	776 647 295	النفقات على السلع والخدمات	2	
192 761 130	196 468 075	207 588 909	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
44 000 000	42 000 000	40 821 996	نفقات الاستثمار	6	
1 258 460 478	1 171 403 114	1 203 636 782	وزارة تمكين الشباب والشغل والرياضة والخدمة المدنية		12
166 445 572	159 110 682	153 073 504	أجور العمال	1	
236 945 549	225 253 664	220 836 925	النفقات على السلع والخدمات	2	
102 409 357	104 378 768	110 287 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	

752 660 000	682 660 000	719 439 353	نفقات الاستثمار	6	
27 607 763	26 245 480	25 730 863	المجلس الأعلى للفتوى والمظالم		13
27 607 763	26 245 480	25 730 863	Dépenses d'acquisition de biens et de services	2	
979 626 117	934 819 253	891 689 774	وزارة العدل		14
504 912 423	482 662 045	464 348 272	أجور العمال	1	
376 805 805	358 212 629	351 188 852	النفقات على السلع والخدمات	2	
1 907 889	1 944 579	2 054 650	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
96 000 000	92 000 000	74 098 000	نفقات الاستثمار	6	
842 596 114	735 125 265	666 940 042	وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف		15
201 886 682	192 989 980	185 667 311	أجور العمال	1	
219 177 669	208 362 526	204 276 986	النفقات على السلع والخدمات	2	
116 531 763	118 772 759	125 495 745	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
305 000 000	215 000 000	151 500 000	نفقات الاستثمار	6	
507 209 062	497 815 485	499 023 277	وزارة التجارة والسياحة		18
145 601 882	139 185 528	133 904 375	أجور العمال	1	
119 022 711	113 149 632	110 931 012	النفقات على السلع والخدمات	2	
150 584 469	153 480 324	162 167 890	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
92 000 000	92 000 000	92 020 000	نفقات الاستثمار	6	
1 478 879 710	1 424 461 721	1 283 585 931	وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية و المينائية		19
249 805 611	238 797 228	229 736 482	أجور العمال	1	
196 408 778	186 717 147	183 056 026	النفقات على السلع والخدمات	2	
170 665 321	173 947 347	183 793 423	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
862 000 000	825 000 000	687 000 000	نفقات الاستثمار	6	
278 146 706	266 046 977	248 560 958	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري		20
97 594 972	93 294 176	89 754 291	أجور العمال	1	
158 051 735	150 252 800	147 306 667	النفقات على السلع والخدمات	2	
22 500 000	22 500 000	11 500 000	نفقات الاستثمار	6	
6 673 778 732	6 658 934 519	6 087 668 615	وزارة التجهيز والنقل		21
89 093 645	85 167 484	81 935 952	أجور العمال	1	
53 502 329	50 862 300	49 865 000	النفقات على السلع والخدمات	2	
93 182 759	94 974 735	100 350 663	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
6 438 000 000	6 427 930 000	5 855 517 000	نفقات الاستثمار	6	
5 884 610 281	4 900 929 458	4 587 624 259	وزارة الزراعة والسيادة الغذائية		22
186 099 459	177 898 466	171 148 418	أجور العمال	1	
476 646 303	453 126 579	444 241 744	النفقات على السلع والخدمات	2	
262 074 519	267 114 413	282 234 097	الإعانات والتحويلات الجارية	4	

4 959 790 000	4 002 790 000	3 690 000 000	نفقات الاستثمار	6	
45 607 696	43 357 222	42 507 080	اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات		23
45 607 696	43 357 222	42 507 080	النفقات على السلع والخدمات	2	
457 514 592	446 870 000	422 000 000	الجهات		24
216 734 592	206 040 000	202 000 000	النفقات على السلع والخدمات	2	
240 780 000	240 830 000	220 000 000	نفقات الاستثمار	6	
10 345 979 801	9 906 222 353	9 539 180 000	وزارة التربية وإصلاح ندام التعليم		25
9 095 939 884	8 695 101 855	8 365 181 324	أجور العمال	1	
824 622 559	783 932 230	768 561 010	النفقات على السلع والخدمات	2	
92 087 357	93 858 268	99 171 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
333 330 000	333 330 000	306 266 666	نفقات الاستثمار	6	
1 160 018 394	1 076 879 959	1 086 391 362	وزارة التنمية الحيوانية		26
95 967 773	91 738 685	88 257 820	أجور العمال	1	
198 159 545	188 381 523	184 687 768	النفقات على السلع والخدمات	2	
305 171 076	311 039 750	328 645 774	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
560 720 000	485 720 000	484 800 000	نفقات الاستثمار	6	
446 318 721	442 421 614	331 936 911	وزارة الصناعة والمعادن		27
41 485 637	39 657 456	38 152 723	أجور العمال	1	
45 547 370	43 299 872	42 450 855	النفقات على السلع والخدمات	2	
9 285 714	9 464 286	10 000 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
350 000 000	350 000 000	241 333 333	نفقات الاستثمار	6	
40 230 742	39 049 429	43 650 000	الوزارة المنتدبة لدى وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية المكلفة باللامركزية والتنمية المحلية		30
			النفقات على السلع والخدمات	2	
24 302 171	23 103 000	22 650 000			
928 571	946 429	1 000 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
15 000 000	15 000 000	20 000 000	نفقات الاستثمار	6	
100 035 163	96 031 099	93 254 132	المحكمة العليا		32
64 430 405	61 591 099	59 254 132	أجور العمال	1	
23 604 758	22 440 000	22 000 000	النفقات على السلع والخدمات	2	
12 000 000	12 000 000	12 000 000	الإعانات والتحويلات الجارية	6	
18 068 369	17 176 800	16 840 000	محكمة العدل السامية		33
18 068 369	17 176 800	16 840 000	النفقات على السلع والخدمات	2	
608 717 544	601 827 443	539 438 282	مفوضية الأمن الغذائي		34
175 605 410	167 866 867	161 497 450	أجور العمال	1	
30 565 401	29 057 177	28 487 428	النفقات على السلع والخدمات	2	
122 546 732	124 903 400	131 973 404	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
280 000 000	280 000 000	217 480 000	نفقات الاستثمار	6	

560 154 864	529 333 160	468 671 243	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة		35
93 057 678	88 956 831	85 581 519	أجور العمال	1	
130 424 881	123 989 171	121 558 011	النفقات على السلع والخدمات	2	
11 172 305	11 387 157	12 031 713	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
325 500 000	305 000 000	249 500 000	نفقات الاستثمار	6	
18 347 334	17 442 000	17 100 000	مجلس جائزة شنفيط		36
18 347 334	17 442 000	17 100 000	النفقات على السلع والخدمات	2	
1 674 326 273	1 564 636 944	1 532 698 231	وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان		37
736 716 789	704 251 303	677 529 711	أجور العمال	1	
130 707 439	124 257 787	121 821 360	النفقات على السلع والخدمات	2	
496 902 045	506 457 853	535 125 279	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
310 000 000	229 670 000	198 221 881	نفقات الاستثمار	6	
1 092 595 405	1 079 418 540	1 070 158 966	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي		39
357 710 464	341 946 952	328 972 369	أجور العمال	1	
146 493 068	139 264 487	136 533 811	النفقات على السلع والخدمات	2	
510 391 873	520 207 101	549 652 786	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
78 000 000	78 000 000	55 000 000	نفقات الاستثمار	6	
2 108 610 421	2 055 619 405	2 037 594 275	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		42
840 746 113	803 696 284	773 201 425	أجور العمال	1	
557 168 562	529 675 533	519 289 738	النفقات على السلع والخدمات	2	
600 695 747	612 247 588	646 903 112	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
110 000 000	110 000 000	98 200 000	نفقات الاستثمار	6	
21 582 196	20 819 704	20 754 087	السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية		47
17 171 482	16 324 169	16 004 087	النفقات على السلع والخدمات	2	
4 410 714	4 495 536	4 750 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
6 434 800 688	6 253 131 451	6 143 067 369	وزارة الصحة		53
3 380 515 604	3 231 543 730	3 108 928 418	أجور العمال	1	
906 119 077	861 407 369	844 517 028	النفقات على السلع والخدمات	2	
1 144 226 007	1 166 230 353	1 232 243 392	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
1 003 940 000	993 950 000	957 378 531	نفقات الاستثمار	6	
240 418 456	231 104 468	259 080 032	وزارة الوظيفة العمومية والعمل		64
114 779 205	109 721 138	105 557 960	أجور العمال	1	
90 986 109	86 496 473	84 800 464	النفقات على السلع والخدمات	2	
12 153 143	12 386 857	13 088 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	

22 500 000	22 500 000	55 633 608	نفقات الاستثمار	6	
1 659 861 309	1 595 614 736	1 665 152 687	الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية		67
1 241 708 176	1 186 988 833	1 141 950 604	أجور العمال	1	
			النفقات على السلع والخدمات	2	
305 179 562	290 120 725	284 432 083			
27 643 571	28 175 179	29 770 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
85 330 000	90 330 000	209 000 000	نفقات الاستثمار	6	
46 360 149	44 276 587	42 730 619	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي		72
38 670 831	36 966 693	35 564 056	أجور العمال	1	
			النفقات على السلع والخدمات	2	
7 689 317	7 309 894	7 166 563			
6 881 395 361	6 636 135 777	6 374 527 969	وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية		73
3 129 046 698	2 991 156 504	2 877 662 268	أجور العمال	1	
			النفقات على السلع والخدمات	2	
1 439 457 164	1 368 428 322	1 341 596 394			
710 291 499	723 950 951	764 929 307	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
1 602 600 000	1 552 600 000	1 390 340 000	نفقات الاستثمار	6	
5 089 731 660	4 811 727 032	4 554 053 001	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي		75
104 924 148	100 300 372	96 494 649	أجور العمال	1	
			النفقات على السلع والخدمات	2	
92 714 900	88 139 958	86 411 724			
62 092 612	63 286 701	66 868 967	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
4 830 000 000	4 560 000 000	4 304 277 661	نفقات الاستثمار	6	
5 821 289 838	5 128 739 279	4 811 111 972	وزارة المياه والصرف الصحي		76
114 277 387	109 241 434	105 096 458	أجور العمال	1	
			النفقات على السلع والخدمات	2	
71 819 780	68 275 891	66 937 148			
105 522 671	107 551 954	113 639 800	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
5 529 670 000	4 843 670 000	4 525 438 566	نفقات الاستثمار	6	
989 826 494	966 724 727	969 207 837	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة		77
264 436 499	252 783 366	243 191 940	أجور العمال	1	
			النفقات على السلع والخدمات	2	
316 251 066	300 645 915	294 750 897			
372 138 929	379 295 446	400 765 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
37 000 000	34 000 000	30 500 000	نفقات الاستثمار	6	
591 147 020	572 632 306	550 083 852	وزارة البيئة والتنمية المستدامة		78
194 641 014	186 063 614	179 003 753	أجور العمال	1	
			النفقات على السلع والخدمات	2	
164 796 185	156 664 451	153 592 599			
77 709 821	79 204 241	83 687 500	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
154 000 000	150 700 000	133 800 000	نفقات الاستثمار	6	

247 348 272	240 874 828	232 503 014	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني		80
93 876 007	89 739 098	86 334 104	أجور العمال	1	
48 226 876	45 847 160	44 948 196	النفقات على السلع والخدمات	2	
2 245 390	2 288 570	2 418 112	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
103 000 000	103 000 000	98 802 602	نفقات الاستثمار	6	
1 278 985 551	1 254 317 642	1 093 932 881	وزارة الاقتصاد والمالية		81
326 774 728	312 374 486	300 521 979	أجور العمال	1	
283 056 217	269 089 039	263 812 783	النفقات على السلع والخدمات	2	
166 374 605	169 574 117	179 172 652	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
502 780 000	503 280 000	350 425 467	نفقات الاستثمار	6	
6 049 236 916	6 365 254 057	6 951 408 953	وزارة النفط والطاقة		82
25 814 463	24 676 876	23 740 555	أجور العمال	1	
332 840 898	316 417 135	310 212 877	النفقات على السلع والخدمات	2	
3 410 081 555	3 475 660 047	3 672 395 521	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
2 280 500 000	2 548 500 000	2 945 060 000	نفقات الاستثمار	6	
13 167 178	12 517 454	12 272 014	المجلس الأعلى للشباب		85
13 167 178	12 517 454	12 272 014	النفقات على السلع والخدمات	2	
6 404 240 955	6 382 204 938	6 297 182 381	تأزر		89
177 613 269	169 786 244	163 344 000	أجور العمال	1	
186 627 685	177 418 694	173 939 896	النفقات على السلع والخدمات	2	
6 040 000 000	6 035 000 000	5 959 898 485	نفقات الاستثمار	6	
40 608 669	38 604 867	37 847 909	سلطة تنظيم الصفقات العمومية		95
40 608 669	38 604 867	37 847 909	النفقات على السلع والخدمات	2	
1 500 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000	صندوق التقاعد		96
1 500 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
6 500 000 000	5 035 311 000	4 619 310 000	نفقات الدين العمومي		98
6 500 000 000	5 035 311 000	4 619 310 000	نفقات الدين العام	3	
6 413 943 019	5 861 372 519	5 141 940 646	النفقات المشتركة		99
559 988 942	535 311 463	515 000 000	أجور العمال	1	
986 363 457	937 692 155	910 906 034	النفقات على السلع والخدمات	2	
535 190 621	574 328 901	691 743 745	الإعانات والتحويلات الجارية	4	
2 332 400 000	1 814 040 000	524 290 867	نفقات الاستثمار	6	
2 000 000 000	2 000 000 000	2 500 000 000	اعتمادات غير موزعة	7	

ملحق 1: جدول العمليات المالية للدولة بمليارات الأوقية

2027	2026	2025	
توقع	توقع	توقع	(بمليارات الأوقية)
127,05	118,89	110,50	إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك عائدات النفط)
123,15	114,99	107,90	الإيرادات والهبات غير النفطية
117,05	106,99	99,10	الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات
85,57	78,27	72,23	الإيرادات الضريبية
25,01	23,71	22,88	الضرائب على الدخل والأرباح
9,70	8,95	8,68	أ.ص.ت. و أ.غ.ت
1,70	1,50	1,20	منها استخراجية
3,21	2,94	2,72	الحد الأدنى للضريبة الجزافية الجمركية
9,40	9,30	9,03	ض.ر.أ
1,30	1,27	1,25	ضريبة الدخل على رأس المال المنقول
0,35	0,34	0,35	منها استخراجية
1,40	1,25	1,20	نظام ضريبي مبسط
43,05	38,12	34,54	ضرائب السلع والخدمات
7,90	7,30	7,27	ضريبة القيمة المضافة المحلية
15,50	14,70	13,44	ضريبة القيمة المضافة على الواردات
5,50	5,10	4,99	ضريبة واحدة اسنيم و ض.س.خ
2,50	2,50	2,20	منها استخراجية
3,86	3,53	3,24	ضريبة على المنتجات النفطية
6,00	3,44	1,72	مساهمة المناخ
2,47	2,25	2,08	حقوق الاستهلاك (الشاي ، التبغ ، السكر ، الاسمنت)
1,82	1,80	1,80	ضرائب أخرى (التأمين والمركبات والمطارات)
15,00	14,09	12,51	ضرائب التجارة الدولية
13,50	12,64	11,14	الواردات
1,50	1,45	1,37	الضرائب الإحصائية
2,50	2,35	2,30	الإيرادات الضريبية الأخرى
2,50	2,35	26,87	الإيرادات غير الضريبية
31,49	28,71	7,56	إيرادات الصيد
8,50	7,75	2,86	إيرادات المعادن

3,80	3,10	7,37	توزيعات الأرباح والإتاوات من المؤسسات العامة
7,71	7,41	4,35	اسنيم
6,20	5,74	5,41	حسابات خاصة
1,83	1,71	1,17	إيرادات رأسمالية
3,45	3,00	2,5	أخرى
6,09	8,00	8,80	الهبات
4,78	6,69	7,27	المشاريع
1,31	1,31	1,53	دعم الميزانية
2027	2026	2025	النفقات والأرصدة والإيرادات النفطية
134,01	123,49	116,87	الإنفاق وصافي الإقراض
70,10	66,49	65,68	النفقات الجارية
29,50	28,20	27,13	الرواتب والأجور
12,90	12,26	12,02	سلع وخدمات
13,00	13,25	14,00	التحويلات الجارية
6,50	5,04	4,62	الفائدة على الدين العام
4,00	3,30	2,90	خارجية
2,50	1,74	1,72	داخلية
6,20	5,74	5,41	حسابات خاصة
63,91	57,00	51,19	النفقات الرأسمالية وصافي الإقراض
17,91	14,00	11,49	استثمار ممول من الخارج
46,00	43,00	39,70	الاستثمار الممول محلياً
2,00	2,00	2,50	الاحتياطيات المشتركة
3,90	3,90	2,60	إيرادات النفط (غير ضريبية)
2,90	2,90	1,60	من ضمنها حقل أحميم
- 6,97	- 4,61	- 6,37	الرصيد الإجمالي ؛ بما فيه الهبات (عجز -)
- 17,32	- 15,51	15,31	الرصيد الأولي غير الاستخراجي بما فيه الهبات (عجز -)

